الاستثمار

جدول المحتويات

الملخـص التنفيـذي ٤
المقـدمـة ٦
١. الإطـار الاستراتيجي لتعزيز بيئة الأعمـال وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية ٧
الاستثمـار في الأجنـدة الوطنيـة للتنميـة المستدامـة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ..... ٧
الاستثمارات المحلية والأجنبية في برنامج عمل الحكومة ٨
الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٢٥-٢٠٣٠ ..... ٩
التكامل بين استراتيجيات / سياسات الاستثمار والتجارة الخارجية ١٧
لمبادرة الوطنية لحصر وترويج الفرص الاستثمارية القطاعية ١٨
٢. الإطار التشريعي والمؤسسي للاستثمار ٢١
الإطار المؤسسي للاستثمار ٢١
الإطار التشريعي للاستثمار ٢٤
آليات التنسيق والحوكمة ٢٥
٣. أنظمة الاستثمار في مصر ٢٧
نظام الاستثمار الداخلي ٢٧
نظام المناطق الحرة ٢٩
نظام المناطق الاستثمارية / التكنولوجية ٣٠
٤. اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر ٣٣
التطورات العالمية و الإقليمية في الاستثمار الأجنبي المباشر ٣٣
وضع الاستثمار المحلي وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (٢٠١٥/٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٤/٢٠٢٥) ٣٥
مقارنة إقليمية ودولية لأداء الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ٤٠
٥. آليـات الترويـج ٤٢
الترويج للفرص الاستثمارية من خلال الخريطة الاستثمارية ٤٣
آلية التوافقات (Match-Making) ٤٣
نظيم والمشاركة في الفعاليات والجولات الترويجية لجذب الاستثمارات الأجنبية والتوسعات ٤٣
الترويج للاستثمار الداخلي ٤٣
تنظيم حملات إعلامية والكترونية للترويج للاستثمار في مصر ٤٤
رعاية المستثمرين: ٤٤
تعزيز التعاون مع شركاء التنمية الخارجيين من المنظمات والمؤسسات الدولية ٤٤
اتفاقيات الاستثمار الدولية ٤٤
٦. الإصلاحات والبيئة التمكينية ٤٥
تنظيم وحوكمة الأعباء المالية ٤٥
تقرير جاهزية بيئة الأعمال Business-Ready ٤٦
الإصلاحات الهيكلية الشاملة التي تم تنفيذها والمزمع تنفيذها لتعزيز التنافسية وتحسين بيئة الأعمال ٥٠
٧. قائمة المراجـــع ٥٣

قائمة الأشكال

شكل ١ مصفوفة مسح قطاعات الاستثمار لمجموعة البنك الدولي ١٣
شكل ٢ النتائج الأولية لمؤشرات القطاعات ١٤
شكل ٣ توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي وفق تقرير أفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر ٢٠٢٥ ..... ٣٣
شكل ٤ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ٣٣
شكل ٥ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التكتلات الاقتصادية والمناطق (بالمليار دولار) ٣٤
شكل ٦ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي أكبر ١٠ اقتصادات مضيفة (بالمليار دولار) ٣٤
شكل ٧ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليار دولار) ٣٥
شكل ٨ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل Inflows والخارج Outflows (بالمليار دولار) ٣٦
شكل ٩ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للمكون (بالمليار دولار) ٣٧
شكل ١٠ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للقطاع (بالمليار دولار) ٣٧
شكل ١١ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لمساهمة القطاع لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ..... ٣٨
شكل ١٢ الدول الأكثر استثمارا وفقاً لصافي التدفقات في ٢٠٢٤/٢٠٢٥ (مليار دولار) ٣٩
شكل ١٣ تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي عالميا ونصيب مصر منها ٢٠١٥-٢٠٢٤ ..... ٤٠
شكل ١٤ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٥-٢٠٢٤ ..... ٤١

قائمة الجداول

جدول ١ المرحلة الأولي والثانية من القطاعات المستهدفة ١٥

الملخـص التنفيـذي

يمثل الاستثمار—المحلي والأجنبي—محورًا رئيسيًا في الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة، حيث تنظر رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى الاستثمار باعتباره أداة أساسية لإعادة بناء القدرات الإنتاجية، وتعزيز التنافسية، وتحقيق نمو أكثر استدامة وتنوعًا. وينعكس هذا التوجه في برنامج عمل الحكومة، الذي يمنح جذب الاستثمارات وتحسين بيئة الأعمال أولوية قصوى باعتبارهما شرطين لتحقيق توسيع مشاركة القطاع الخاص في النمو.

وفي هذا الإطار، تتبنى الدولة الإطار الاستراتيجي لتعزيز بيئة الأعمال المرتكز على عدة محاور ومنها: تحديث التشريعات، تحسين الشفافية، وتوحيد الإجراءات، والتحول الرقمي في كافة الخدمات المقدمة للمستثمرين، بما يخلق بيئة أكثر قابلية للتنبؤ، ويعزز قدرة القطاع الخاص على التوسع، ويزيد من جاذبية السوق المصري أمام المستثمرين المحليين والدوليين. ويتكامل ذلك مع تطوير السياسات المنظمة للأعباء المالية والرسوم لضمان تخفيف الأعباء المالية وتقليل تكلفة المعاملات، ورفع التنافسية عبر حوكمة الرسوم وربطها بالخدمات الفعلية.

وقد شهد تصنيف مصر في التقارير الدولية المتعلقة ببيئة الاعمال تطورًا مهمًا خلال السنوات الماضية؛ حيث أظهرت البيانات بين ٢٠١٦ و٢٠٢٤ تحسنًا تدريجيًا في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب توسيع قاعدة المستثمرين ودخول استثمارات نوعية في قطاعات الصناعة، والطاقة الجديدة والمتجددة، والخدمات التكنولوجية، وغيرها. كما شهدت السنوات الأخيرة استثمارات هامة في الهيدروجين الأخضر، الصناعات الدوائية، والصناعات الهندسية، بما يعكس قدرة الاقتصاد المصري على جذب استثمارات متنوعة في قطاعات مختلفة. ويستند هذا التطور إلى جهود مؤسسية وتشريعية شملت زيادة فاعلية دور المجلس الأعلى للاستثمار، وإعادة تنظيم الإطار المؤسسي للوزارة، وتعزيز دور الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وتحديث التشريعات المنظمة للتأسيس والترخيص والمنافسة، إضافة إلى تطوير منظومة الاتفاقيات الدولية للاستثمار وتسوية منازعات الاستثمار، بما يعزز الثقة ويخلق بيئة أقل مخاطرة وأكثر جاذبية للمستثمرين العالميين.

وانطلاقًا من مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠، تم إعداد استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٢٥—٢٠٣٠ التي تهدف إلى تعظيم نصيب مصر من التدفقات العالمية للاستثمارات عبر جذب أنماط جديدة ومتنوعة من استثمارات قادرة على نقل التكنولوجيا، وخلق فرص عمل، وزيادة الصادرات. وتقوم فكرة الاستراتيجية على تحديد القطاعات ذات الأولوية—سواء الجاهزة للاستثمار فورًا أو التي تحتاج إلى إصلاحات تمكينية—ثم مطابقة هذه القطاعات مع توجهات الاقتصاد العالمي، بما يضمن توجيه الاستثمار نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة وتعزيز موقع مصر داخل سلاسل الإنتاج الإقليمية والدولية.

ويمثل الترويج الاستثماري عنصرًا محوريًا في هذا الإطار؛ حيث يتم تطوير رسائل ترويجية مبنية على تحليل الفرص الحقيقية، وتحويل الإمكانات غير المستغلة إلى فرص جاهزة من خلال إعداد ملفات متكاملة توضح الجاهزية الفنية والاقتصادية لكل مشروع. ويتم استكمال ذلك عبر توسيع الشراكات وتفعيل وتعظيم

الاستفادة من الاتفاقيات التجارية والإقليمية لجذب استثمارات نوعية داخل سلاسل القيمة، بما يزيد من ربط التجارة بالاستثمار ويدعم موقع مصر كمركز إقليمي صناعي ولوجستي.

وتقوم رؤية الوزارة على تعميق الربط بين الاستثمار والتجارة باعتبارهما مسارين متكاملين؛ فزيادة الصادرات تتطلب توسعًا في الطاقة الإنتاجية عبر استغلال الطاقات الانتاجية الموجودة بشكل أفضل وجذب استثمارات جديدة، بينما توفر الاتفاقيات التجارية والنفاذ التفضيلي للأسواق فرصة لجذب الشركات العالمية نحو التصنيع في مصر. وبهذا يصبح الاستثمار دافعًا لزيادة الصادرات، وتصبح التجارة السلعية والخدمية أداة لجذب الاستثمار، في إطار رؤية موحدة لتحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال تلك الرؤية.

كما تتبنى الدولة منهجًا جديدًا يقوم على تعزيز جاهزية المشروعات الاستثمارية عبر رصد الفرص غير المستغلة وإعادة تقييمها وتحويلها إلى مشروعات مكتملة العناصر من حيث الأراضي، التراخيص، البنية التحتية، والجدوى الاقتصادية، بما يقلل تكلفة الدخول إلى السوق، ويسرّع التنفيذ، ويرفع القدرة التنافسية في جذب الاستثمارات الإنتاجية.

وفي السياق نفسه، يمثل التحول الرقمي ركيزة أساسية في تطوير بيئة الاستثمار، حيث يتم بناء بنية رقمية موحدة للكيانات الاقتصادية، تشمل تطوير منصة متكاملة لتغطي كافة مراحل المشروع من إجراءات التأسيس والترخيص والتشغيل وتسديد كافة الرسوم ومقابل الخدمات، كما تتضمن البنية الرقمية محورًا لإعادة هندسة كافة إجراءات التراخيص والموافقات في الأنشطة الاقتصادية المختلفة بما يتوافق مع افضل الممارسات العالمية، بما يقلل تكلفة المعاملات، ويزيد من مستوى الشفافية ويساهم في رفع تصنيف مصر في مؤشرات الاستثمار والتجارة، في اطار استعدادات مصر للانضمام الى تقرير جاهزية الاعمال Business Ready 2026.

ويُستكمل هذا الإطار من خلال تطوير الحوكمة المؤسسية لملف الاستثمار عبر توحيد السياسات بين الجهات المعنية، وتحسين آليات تسوية المنازعات، بما يرفع كفاءة المنظومة الاستثمارية. ويتوافق ذلك مع عزم الدولة لزيادة تمكين القطاع الخاص، وتوسيع المشاركة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ويأتي هذا التوجه في ظل التغيرات العالمية المتسارعة التي تعيد تشكيل سلاسل الإمداد وتوجّه الاستثمارات نحو مواقع أكثر قربًا واستقرارًا. وفي هذا السياق، تعمل الدولة على تعزيز موقع مصر التنافسي كمركز صناعي وخدمي وتجاري إقليميًا ودوليًا، مستفيدة من موقعها الجغرافي، واتفاقياتها التجارية التفضيلية الممتدة، والبنية التحتية الحديثة للموانئ واللوجستيات، وكوادر بشرية مؤهلة، وغيرها من المميزات التنافسية لمصر.

ومن خلال هذا الإطار—الذي يجمع بين رؤية الدولة للاستثمار بشكل عام وتشجيعه، واستراتيجية الاستثمار الأجنبي، والترويج، والربط مع التجارة، وجاهزية المشروعات، وتخفيف الأعباء المالية، والتحول الرقمي، وتمكين القطاع الخاص، والحوكمة المؤسسية—تسعى الدولة إلى بناء بيئة أعمال أكثر تنافسية، وزيادة جاهزية الاقتصاد لجذب استثمارات محلية ودولية تدعم النمو المستدام، وتعزيز دور مصر في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

المقـدمـة

تمضي الدولة المصرية في السنوات الأخيرة نحو ترسيخ رؤية وطنية شاملة للتنمية الاقتصادية ترتكز على الاستثمار بوصفه المحرك الرئيسي للنمو وخلق فرص العمل وتعزيز التنافسية الدولية. وفي هذا السياق، تبنت الدولة نهجًا استراتيجيًا متكاملًا يجمع بين الإصلاح التشريعي والمؤسسي، والتخطيط الاستراتيجي طويل المدى، وبناء شراكات دولية، وتفعيل أدوات الترويج والاستهداف القطاعي، بما يؤدي في النهاية إلى خلق بيئة أعمال أكثر جاذبية واستقرارًا وشفافية.

وتشكّل رؤية مصر ٢٠٣٠ الإطار المرجعي الأعلى لهذه السردية؛ حيث منحت الاستثمار دورًا محوريًا في تحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني وتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية. وامتد هذا التوجه ليظهر بوضوح في برنامج عمل الحكومة الذي ضم حزمة من الإجراءات الهادفة إلى تمكين القطاع الخاص، وتحسين بيئة الاستثمار، وزيادة مساهمة الاستثمارات المحلية والأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا السياق، تأتي الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر (٢٠٢٥–٢٠٣٠) كخطوة مفصلية لتعظيم دور الاستثمار كأداة للنمو والتحول الاقتصادي، من خلال تحديد رؤية واضحة، وأهداف كمية قابلة للقياس، وقطاعات ذات أولوية، وآليات مؤسسية للتنفيذ والمتابعة.

كما تم إطلاق مبادرات قومية مكملة مثل المبادرة الوطنية لحصر وترويج الفرص الاستثمارية القطاعية، التي تستهدف صياغة قاعدة بيانات موثوقة وديناميكية للفرص الاستثمارية وفق معايير اقتصادية وتنموية، بما يدعم جهود الترويج والاستهداف الدقيق للمستثمرين. وفي إطار تعزيز الترابط بين السياسات العامة، تم التأكيد على ضرورة التكامل بين سياسات الاستثمار والتجارة الخارجية، بما يوفر النفاذ للأسواق ويعزز اندماج مصر في سلاسل القيمة العالمية ويعكس هذا التوجّه رؤية جديدة تعتبر الاستثمار والتجارة ركيزتين متكاملتين في إطار استراتيجية واحدة، وتنظر إلى ميزان المدفوعات كوحدة متكاملة تتأثر بكل من تدفقات الاستثمار وحركة التجارة. فمن خلال جذب استثمارات إنتاجية موجهة للتصدير، يمكن تقليل العجز في الميزان التجاري، وتعزيز إيرادات النقد الأجنبي، بما ينعكس إيجابًا على تخفيض الضغوط على ميزان المدفوعات وتحسين استدامته على المدى الطويل.

ولكي تتأسس هذه الرؤية على أرضية صلبة، تم العمل على تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي للاستثمار، من خلال تفعيل أدوار الجهات المعنية، وعلى رأسها المجلس الأعلى للاستثمار ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، إلى جانب تطوير منظومة القوانين المنظمة لمناخ الأعمال وتحديثها بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية. كما أصبحت الاتفاقيات الدولية للاستثمار والحوكمة المؤسسية من أهم أدوات تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني، وضمان اتساق البيئة المحلية مع القواعد الدولية المنظمة للاستثمار والتجارة.

وإيمانًا بأهمية الترويج الفعّال، تم تبني حزمة متنوعة من آليات الترويج والاستهداف تشمل الخريطة الاستثمارية، وعمليات المواءمة (Match-Making)، والمشاركة في الفعاليات الدولية، ورعاية المستثمرين، وحملات التواصل والإعلام، إلى جانب التعاون الوثيق مع شركاء التنمية الدوليين والمنظمات متعددة الأطراف. كما ارتكزت الدولة على ركيزة مهمة تتمثل في إصلاحات تحسين مناخ الأعمال، وعلى رأسها الاستعداد لانضمام مصر لتقرير Business-Ready للمرة الأولى في عام ٢٠٢٦، باعتباره مؤشرًا نوعيًا على تقدم الجهود الإصلاحية المؤسسية والتشريعية والتنظيمية على المستوى الدولي.

وبذلك تتمازج الرؤية الاستراتيجية مع أدوات التنفيذ المؤسسي، وتتداخل السياسات الوطنية مع الالتزامات الدولية، ليُعاد تشكيل المشهد الاستثماري من منظور جديد يُعلي من كفاءة المؤسسات، وعمق الإصلاح، ودقة الاستهداف، ويضع مصر على مسار مستدام نحو اقتصاد أكثر تنافسية وانفتاحًا على العالم.

الاهتمام بالاستثمار يأتي في رؤية جديدة تستهدف ربط التجارة بالاستثمار والنظر إلى ميزان المدفوعات على إنه وحدة واحده وان تدفق الاستثمارات قد يساهم في تقليل العجز في ميزان المدفوعات والتغلب على العجز الموجود في الميزان التجاري .

١. الإطـار الاستراتيجي لتعزيز بيئة الأعمـال وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية

١- الاستثمـار في الأجنـدة الوطنيـة للتنميـة المستدامـة: رؤية مصر ٢٠٣٠

تضع الدولة المصرية هدف تحفيز وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر على قائمة أولوياتها، لما له من آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري. حيث يرتبط تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، وخاصة الهدف المتعلق ب «اقتصاد متنوع معرفي تنافسي» بضرورة إسناد دور أكبر للقطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك في ضوء قيام الدولة بتحفيز الاستثمارات لزيادة فرص التشغيل، وتهيئة البنية التحتية، وتطوير البيئة التشريعية، ودعم سياسات المنافسة العادلة. وفي هذا الإطار، حرصت الرؤية في نسختها المحدثة على تناول عدد من الموضوعات ذات الصلة، حيث تم تسليط الدور على الاستثمار الخاص، لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة من خلال المحاور التالية:

- **دور الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويلي للتنمية:** حيث يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل لتحقيق أهداف الرؤية، في ضوء تأكيدها على أهمية تقليل الاعتماد على القروض لصالح الاستثمار الأجنبي المباشر، وضرورة تنويع مصادر التمويل دون الاعتماد فقط على الإنفاق الحكومي أو القروض الخارجية.
- **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية:** حيث يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا والمعرفة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، وخلق فرص العمل، وتنمية الصادرات وزيادة القيمة المضافة.
- **تعزيز بيئة الأعمال والتنافسية:** وتركز الرؤية في هذا الصدد على ضرورة تحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تبسيط الإجراءات، وتطوير التشريعات، وتبني منظومة حوافز تدعم تدفقات التمويل الخاص نحو مشروعات تتسق مع تحقيق الأهداف الوطنية، وتعزيز المنافسة ومنع الاحتكار، وتطبيق التحول الرقمي في تقديم الخدمات للمستثمرين، وتعزيز الشفافية والحوكمة.
- **الشفافية ومكافحة الفساد:** حيث يترتب على مكافحة الفساد تقليل تكلفة المعاملات، وتقليص عدم اليقين، مما ينعكس علي زيادة معدلات الاستثمار، وفي إطار إعمال المبدأ الحاكم للعدالة والإتاحة، أكدت الرؤية على ضرورة إنشاء المجمعات الصناعية بالمحافظات الأقل حظًا في الاستثمارات، وإعطاء حوافز إضافية للاستثمار في تلك المناطق.
- **البنية التحتية المتطورة:** نظراً لأن الاستثمارات الأجنبية تتطلب وجود «بنية تحتية متطورة» تسمح بتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية وجذبها، تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى «توفير نُظم نقل آمنة ومستدامة» ورفع كفاءة خدمات النقل المقدمة لجميع مستخدميها، علاوة على تعظيم الاستفادة من وضع مصر الجغرافي المتميّز في قلب العالم في تسهيل حركة التجارة الدولية وإقامة مناطق لوجستية وتجارية وصناعية متطوّرة، بما يدفع عجلة النمو الاقتصادي، ويجذب مزيدًا من الاستثمارات المحلية والأجنبية بتوفير الجاهزية اللازمة للمشروعات، سواء في المجمعات الصناعية المنتشرة بمعظم محافظات مصر أو في المدن الجديدة. كما تهدف الرؤية إلى «تطوير نظم الاتصالات والمعلومات»، إيمانًا بأن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية يؤثر تأثيرًا إيجابيًا في بيئة الأعمال، بالإضافة إلى خفض تكلفة المعاملات وتكامل الخدمات العامة وميكنتها.
- **الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية:** حيث حددت الرؤية قطاعات ذات أولوية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي مقدمتها الصناعة التحويلية (لتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية)، والصناعات الاستخراجية، والطاقة المتجددة، والبنية التحتية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأنشطة العقارية والإنشاءات،

والسياحة، ومشروعات الاقتصاد الأخضر، وهي قطاعات تمثل ‹قاطرة للنمو› وفق الرؤية وتتميز بقدرة كبيرة على جذب الاستثمارات وخلق فرص العمل، وخاصة فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بالتجارة، سواء التجارة السلعية أو تجارة الخدمات، لضمان تكامل الاستثمارات مع متطلبات التصدير وتوسيع قدرات القطاعات على تلبية احتياجات الأسواق المحلية والخارجية.

- **تعزيز المحتوى المعرفي والتكنولوجي:** من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينقل التكنولوجيا ويطور المهارات المحلية، ويدعم الابتكار ويربط مراكز البحث بالصناعة، ويرفع نسبة المكون التكنولوجي في الصادرات المصرية.
- **الترويج للاستثمار:** وخاصة الترويج للفرص الاستثمارية في الأقاليم والمشروعات الكبرى في إقليم قناة السويس، والعاصمة الإدارية الجديدة، والمثلث الذهبي، والعلمين الجديدة، والجلالة.

٢- الاستثمارات المحلية والأجنبية في برنامج عمل الحكومة

يهدف برنامج عمل الحكومة المصرية (٢٠٢٤/٢٠٢٥ - ٢٠٢٦/٢٠٢٧)، إلى تحسين بيئة الأعمال وتيسير الأعمال التجارية لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، كأحد أهم عوامل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

حيث ينص الهدف الاستراتيجي الثاني في البرنامج على «تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية»، وذلك من خلال إحداث نقلة نوعية في دور القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة جاذبية مصر للاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال حزمة مترابطة من السياسات والبرامج الإصلاحية. ويرتكز هذا الهدف على خلق اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمار يعتمد على الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، وتقليص دور الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، فضلاً عن تحسين

هيكل رؤية مصر ٢٠٣٠

المبادئ الحاكمة:

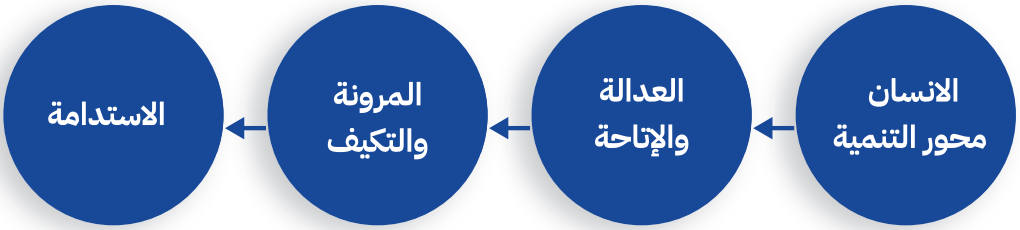

أهداف الاستراتيجية:

الممكنات:

المصدر: رؤية مصر ٢٠٣٠.

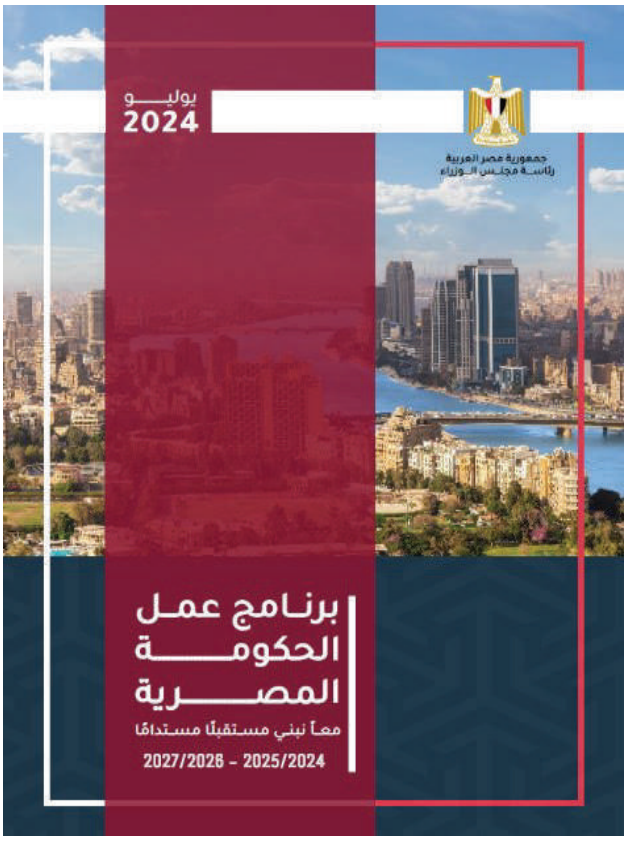

كفاءة إدارة الأصول العامة وتعزيز استدامتها. وبناء عليه ينبثق عن الهدف الاستراتيجي عدد من البرامج الرئيسية والفرعية التي تركز على تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية ومواصلة تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول، وحوكمة هذه الأصول، ودعم المنافسة والحياد التنافسي، فضلاً عن تعزيز تنافسية وجاذبية بيئة الأعمال من خلال:

- **تبسيط إجراءات تأسيس الشركات.**
- **تطوير منظومة التراخيص والتحول الرقمي.**
- **تقليل زمن وتكلفة الحصول على الخدمات الاستثمارية.**
- **تحسين كفاءة النظام الضريبي والجمركي.**
- **توسيع نطاق الحوافز الاستثمارية للمناطق والقطاعات ذات الأولوية.**

مستهدفات برنامج عمل الحكومة للاستثمارات المحلية والأجنبية

ووفق البرنامج، تشمل المستهدفات الرئيسية زيادة نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة من إجمالي الاستثمارات العامة لتصل إلى ٤٩٪ بحلول ٢٠٢٥، و٥١٪ بحلول ٢٠٢٧، و٧٠٪ بحلول ٢٠٣٠، ورفع ترتيب مصر في عدد من المؤشرات في مقدمتها سهولة ممارسة الأعمال.

وتعمل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية في ضوء برنامج العمل على تنفيذ حزمة من السياسات والآليات في إطار هدف «تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية»، من خلال عدد من المبادرات والبرامج في مقدمتها:

- **إعداد الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٢٥-٢٠٣٠.**
- **تحسين بيئة الأعمال من خلال تقرير جاهزية الأعمال Business Ready Report.**
- **رقمنة وتوحيد خدمات المستثمرين من خلال إنشاء منصة موحدة للكيانات الاقتصادية لربط أصحاب الأعمال ومقدمي الخدمة، وتقليل الوقت، والجهد والتكلفة.**
- **تبسيط وتسريع إجراءات الاستثمار بتقليص زمن إصدار التراخيص الاستثمارية وتبسيط الإجراءات المرتبطة بها. والتوسع في منح الموافقة الواحدة.**
- **تطوير نظم خدمة المستثمرين ومراكز الخدمات التابعة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لتلبية احتياجات المستثمرين وتحسين جودة الخدمات المقدمة.**
- **تكثيف الجولات الترويجية والتواصل المباشر مع الشركات الأجنبية بهدف زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.**
- **دعم ريادة الأعمال والشركات الناشئة.**

٣- الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٢٥-٢٠٣٠

في إطار جهود الدولة لتعزيز مناخ الاستثمار، وتنفيذًا لقرارات المجلس الأعلى للاستثمار في ١٦ مايو ٢٠٢٣، تم الاتفاق مع مجموعة البنك الدولي على إعداد دراسة متكاملة لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في

مصر. وتهدف الدراسة، بالتنسيق مع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية والهيئة العامة للاستثمار، إلى تقييم فعالية الإجراءات المتخذة خلال السنوات الماضية وتحديد أولويات الإصلاح لجذب استثمارات أجنبية مستدامة. وتنفيذًا لهذه التكليفات، قامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتحديد الإطار العام للدراسة ومحاورها، ووضع منهجية واضحة لكل محور تشمل العناصر الأساسية لعملية التقييم، وفقا لما يلي:

- **الهدف الخاص بكل محور والتساؤلات التي يجب أن تجيب عليها الدراسة.**
- **نطاق العمل الخاص بكل محور سواء من حيث الإطار الزمني والبيانات المطلوبة.**
- **الشركاء الحكوميين المعنيين بكل محور.**
- **النتائج المتوقع أن يشملها كل محور من محاور الدراسة.**

تم عقد سلسلة من الاجتماعات التنسيقية وورش العمل مع البنك الدولي لاستعراض ومناقشة أهم محاور الدراسة المزمع القيام بها، حيث تم تبادل الرؤى والتوافق حول الشكل النهائي والإطار العام والمنهجي للدراسة وأهم المخرجات المطلوب تحقيقها لتحسين مناخ الاستثمار في مصر وتعظيم العائد منها بما يخدم الاقتصاد الوطني. فضلاً عن مراجعة ما يصدر عن البنك الدولي من تحليلات وإصدارات متعلقة بدراسة تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

ارتكزت الدراسة بشكل أساسي على تقييم مناخ الاستثمار في مصر، تحليل معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الإجراءات الإصلاحية الواجب اتخاذها والتوصية بالإصلاحات التي ستساعد على جذب استثمارات أجنبية مباشرة مستدامة وذلك من خلال ستة محاور عمل وهي كالتالي:

- **المحور الأول:** تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد الفرص والتحديات بالنظر إلى تطورات السوق الدولية وتقييم الوضع الاقتصادي الكلي في مصر وتحديد التوجهات المستقبلية FDI Performance Assessment High-Level.
- **المحور الثاني:** أساسيات سياسة الاستثمار Policy Fundamentals.
- **المحور الثالث:** سياسة الاستثمار والإطار التنظيمي Investment Policy and Regulatory Review – IPRR
- **المحور الرابع:** التقييم المؤسسي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وتوصيات لتعزيز ترويج الاستثمار IPA - Investment Promotion Agency Assessment Framework.
- **المحور الخامس:** مراجعة العوامل الاقتصادية التي تؤثر على جاذبية قطاعات محددة وتحديد القطاعات ذات الأولوية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة Sector Scanning and Targeting.
- **المحور السادس:** تقييم لأطر تصميم الحوافز الاستثمارية بما يتماشى مع الممارسات الجيدة Incentive Framework Analysis.

في ابريل ٢٠٢٤ تم توافق الحكومة المصرية على أن يتولى البنك الدولي تطوير الدراسة إلى «استراتيجية وطنية للاستثمار الأجنبي المباشر (٢٠٢٥-٢٠٣٠)»، والتي تستهدف تحسين مناخ الاستثمار في مصر بما يخدم الأولويات الوطنية. حيث تم التوافق مع البنك أن يمر إعداد الاستراتيجية بمرحلتين:

- **المرحلة الأولي: إعداد وثيقة التوجهات الاستراتيجية Strategic Direction Document**

- تم إعداد مسودة وثيقة التوجهات الاستراتيجية تحت عنوان «خارطة طريق تطوير استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر» بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، حيث استهدفت هذه الوثيقة تقديم خارطة طريق واضحة Road map لإعداد استراتيجية مصر للاستثمار الأجنبي المباشر، واقتراح هيكل واضح لمحاور الاستراتيجية والبيانات اللازمة لإعدادها، والجهات الوطنية التي ستشترك في إعدادها.
- أكدت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على ضرورة قيام البنك بمراجعة التجارب الدولية

المختلفة في إعداد مثل هذه الاستراتيجيات بما يتناسب مع السياق المصري. بالإضافة إلى ضرورة اتباع النهج التشاركي في اعداد تلك الوثيقة باعتبارها وثيقة وطنية واشتراك جميع الوزارات المعنية والهيئات التابعة لها في صياغة أهداف هذه الوثيقة كأهداف وطنية للاستثمار الأجنبي المباشر لمصر.

- **المرحلة الثانية: إعداد الاستراتيجية**

- بناءً على مخرجات وثيقة خارطة الطريق، تم إعداد وثيقة الاستراتيجية التي تركز على المقومات والإمكانات والفرص المتاحة في الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى خطة العمل والتوجهات المستقبلية لتطوير الأداء بهدف زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أ- الرؤية والهدف

- يتمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجية في تمكين مصر من الاستفادة الفعّالة من الفرص الناشئة في ظل المشهد العالمي سريع التغير بهدف تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر لنمو مستدام، بما يتماشى مع أهداف رؤية ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة الجديد (٢٠٢٤-٢٠٢٧)، وذلك من خلال المساهمة في خلق نمو اقتصادي مستدام قائم على التنويع والمعرفة، والتركيز على القطاعات القابلة للتبادل التجاري والتي تتطلب ضخ مزيد من الاستثمارات.

- تركّز الاستراتيجية على تعزيز تنافسية مصر الاستثمارية لجذب واستبقاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالية الجودة والمستدامة، كما تهدف استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص عمل جديدة، وتنويع الاقتصاد، ودعم انتقاله إلى اقتصاد قائم على المعرفة. كما تسعى الاستراتيجية إلى جذب استثمارات في قطاعات متنوعة، مستدامة، خضراء، وقائمة على المعرفة، بما يدعم توافق مصر مع التوجهات العالمية الرئيسية والتكيف معها.

- وفي هذا السياق، تؤكد الاستراتيجية على استقطاب أنواع جديدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الناشئة، واستثمارات ذات جودة أعلى. كما تهدف إلى تعظيم الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة القائمة في الاقتصاد المحلي من خلال إعادة الاستثمار، وتوسعات المشروعات، وتعزيز الروابط الاقتصادية.

- يُقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر عالي الجودة في مصر تلك الاستثمارات التي تُسهم بشكل ملموس في تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، بما في ذلك الاستثمارات التي تدعم التقدّم التكنولوجي، والتنمية المستدامة، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وتوفير الوظائف ذات الجودة العالية، وتعزيز الروابط مع الاقتصاد المحلي، ودعم التنمية الإقليمية. وتتماشى هذه الاستثمارات مع الأولويات الاستراتيجية لمصر، وتتميز بعدد من السمات الرئيسية على النحو التالي:

  - الاستثمارات التي ترفع وتعزز الإنتاجية، وتوسع الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة، وتدعم الرابط الاقتصادية.
  - الاستثمارات الداعمة للتحوّل إلى الاقتصاد الأخضر.
  - الاستثمارات المعزّزة للاندماج والتكامل في سلاسل القيمة العالمية (GVC).
  - الاستثمارات المولّدة لفرص عمل جذابة وذات جودة عالية.
  - الاستثمارات المعززة للروابط الاقتصادية مع الصناعات المحلية.
  - الاستثمارات الداعمة للتنمية الإقليمية والمكانية.

وفي إطار إعداد الاستراتيجية، عقدت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية—من خلال الهيئة العامة للاستثمار وبالتنسيق مع وزارات التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي—سلسلة من الاجتماعات التشاورية مع ٢١ جهة حكومية لعرض محاور الاستراتيجية ومنهجية المسح القطاعي الصادر عن البنك الدولي. كما تم عقد اجتماع موسّع مع ممثلي القطاع الخاص لاستطلاع آرائهم حول القطاعات المستهدفة، وقياس جاذبيتها، وتحديد التحديات والإصلاحات المقترحة لكل قطاع.

القطاع العام (قطاعي)

القطاع العام (غير قطاعي)

القطاع الخاص والمراكز البحثية

- غرف التجارة والاعمال
- الشركات الرائدة (المحلية والاجنبية) في القطاعات
- مستهدفات الاستراتيجية
- مراكز البحوث الاقتصادية

ولتحقيق هذه الأهداف، تركّز الاستراتيجية على جذب المزيد من الاستثمارات وبجودة أعلى، من خلال:

- **انواع جديدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة** في قطاعات جديدة وناشئة، ومن مجموعة متنوعة من الأسواق المصدرية، بما في ذلك الأنشطة المرتبطة بالتجارة في الخدمات، وتعزيز الربط بين التجارة الصناعية والاستثمارات.
- **استثمارات ذات جودة أعلى** تشمل الاستثمارات المناخية والمستدامة، والاستثمارات كثيفة المعرفة، والاستثمارات الموجهة للتصدير وسلاسل القيمة العالمية (GVC)، والاستثمارات المولّدة لفرص عمل عالية الجودة، والاستثمارات كثيفة التكنولوجيا وذات التوجّه الإنتاجي.
- **تعظيم الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة القائمة** في الاقتصاد المحلي، لا سيما من خلال زيادة إعادة الاستثمار، وتوسعات المشروعات، وتعظيم الاستفادة من الروابط الاقتصادية.

تتمحور أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ضمن ستة محاور رئيسية متوافقة مع رؤية مصر ٢٠٣٠، ويجري تفصيل كل هدف ضمن إطار المتابعة والتقييم بالاستراتيجية مع تحديد مؤشرات قابلة للقياس وخطط عمل واضحة. وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز الابتكار التكنولوجي، وتقوية الروابط مع الصناعات المحلية، وتحسين القدرة التصديرية، وخلق وظائف عالية الجودة، ودعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتعزيز النمو الإقليمي العادل، بما يخدم الأهداف التنموية الشاملة للدولة.

ب- منهجية تحديد القطاعات المستهدفة من الاستراتيجية

في إطار إعداد استراتيجية جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، تم اعتماد منهجية البنك الدولي القائمة على مسح دقيق للقطاعات الاقتصادية بالاستناد إلى إطار تحليلي يوازن بين جدوى الاستثمار (Feasibility) والرغبة في الاستثمار (Desirability)، حيث تستهدف

الاستراتيجية مجموعتين من القطاعات:**القطاعات الأكثر جاهزية** للترويج وهي القطاعات التي تمتلك مقومات جذب فورية للمستثمرين، و**القطاعات الطموحة** وهي القطاعات الواعدة التي تتطلب المزيد من الإصلاحات وتطوير بيئة تمكينيه قبل البدء في جهود الترويج لها.

تم من خلال الاجتماعات مع الجهات الحكومية ذات الصلة، تحديد المعايير التي تهدف إلى تقييم القطاعات أو القطاعات الفرعية وفق بُعدين رئيسيين:

البُعد الأول – الرغبة في الاستثمار Desirability: يتم قياسه بناءً على الفوائد التنموية المتوقعة، تم تحديد الفوائد المحتملة التي يمكن أن تحققها هذه الاستثمارات للدولة (٦ عناصر) من خلال تقييم عوامل مثل خلق فرص العمل وزيادة الصادرات، بما يتماشى مع الأهداف التنموية للدولة.

البُعد الثاني – الجدوى للمستثمرين (Feasibility): تم تحديد عناصر جدوى هذه القطاعات للمستثمرين الدوليين (٥ عناصر)، من خلال تقييم عوامل مثل حجم السوق، وتكاليف الإنتاج، البنية التحتية المتاحة، وسهولة ممارسة الأعمال.

وتهدف هذه المنهجية إلى ضمان تركيز الجهود الحكومية على القطاعات ذات العائد الأكبر المحتمل، ومواءمة أولويات الترويج مع الاحتياجات الإصلاحية والقدرات التنافسية لكل قطاع.

شكل ١ مصفوفة مسح قطاعات الاستثمار لمجموعة البنك الدولي

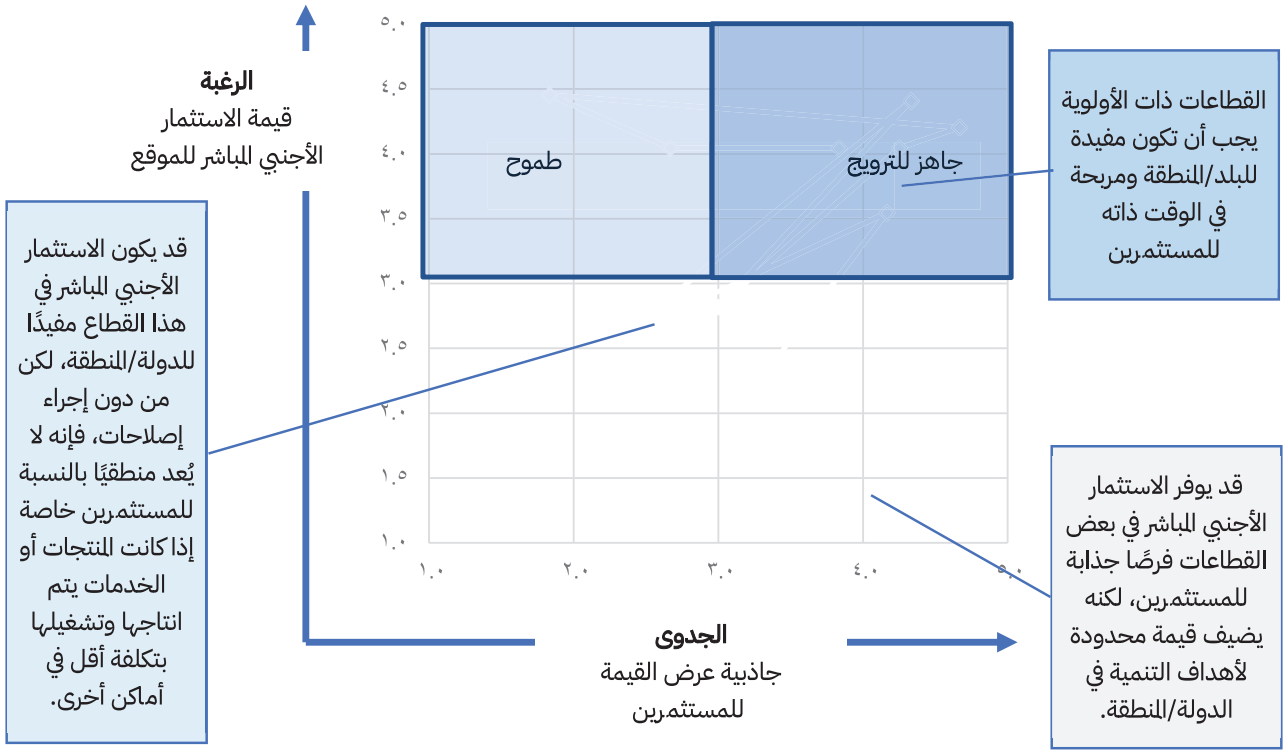

المصدر: البنك الدولي

استنادًا إلى هذين البعدين، تحدد المنهجية القطاعات الجاهزة لترويج الاستثمار على المدى القصير، والقطاعات التي يمكن أن تطلق سياسات مستهدفة كامل إمكاناتها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى المتوسط. تعتبر القطاعات التي تعود بالفائدة على مصر ومربحة أو قابلة للتنفيذ للمستثمرين "جاهزة للترويج"، ويمكن إدراجها في المرحلة الأولى من جهود الترويج المستهدفة. أما القطاعات التي سيكون جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فيها مفيدًا لمصر، لكنها تواجه تحديات تنافسية قائمة، فتُصنف على أنها "طموحة"، وستتطلب سياسات إصلاحية مستهدفة لإطلاق كامل إمكاناتها في جذب الاستثمار. وسيتم إدراج هذه القطاعات في المرحلة الثانية من جهود ترويج الاستثمار، والتي ينبغي أن تبدأ بعد تنفيذ الإصلاحات الرئيسية.

النتائج الأولية لمسح القطاعات

تم استخدام **منهجية البنك الدولي لمسح القطاعات Sector Scanning Methodology** لتحديد وتصنيف القطاعات ذات الأولوية بالتوافق مع كافة الجهات الحكومية المعنية، ولأغراض هذه الاستراتيجية، تم تقييم ثلاثة عشر (١٣) قطاعًا من حيث جدواها وإمكانيتها في سياق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تم تحديد القطاعات الـ ١٣ التي تم تضمينها في «مسح قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر» بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية، استنادًا إلى مجموعة من العوامل، بما في ذلك توافقها مع رؤية مصر ٢٠٣٠، واستراتيجية الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وأهداف التنمية الاقتصادية الوطنية لمصر، إضافة إلى الاتجاهات العالمية والإقليمية للاستثمار الأجنبي المباشر.

في ضوء نتائج التقييم وبناءً على أفضل الممارسات الدولية التي توصي بعدم الترويج لأكثر من ٦-٧ قطاعات في الوقت نفسه لضمان فعالية الجهود، تم تقسيم (١٣) قطاع إلى مرحلتين/مجموعتين:

١. القطاعات الجاهزة للترويج Ready For Promotion: وهي القطاعات (٨ قطاعات) التي تعود بالنفع على مصر وتحقق أرباحاً للمستثمرين في ذات الوقت.

٢. القطاعات ال طموحة Aspirational Sectors: وهي القطاعات (٥ قطاعات) التي تحتاج إلى إصلاحات إضافية لتعزيز تنافسيتها وزيادة جاذبيتها للمستثمر الأجنبي.

شكل ٢ النتائج الأولية لمؤشرات القطاعات

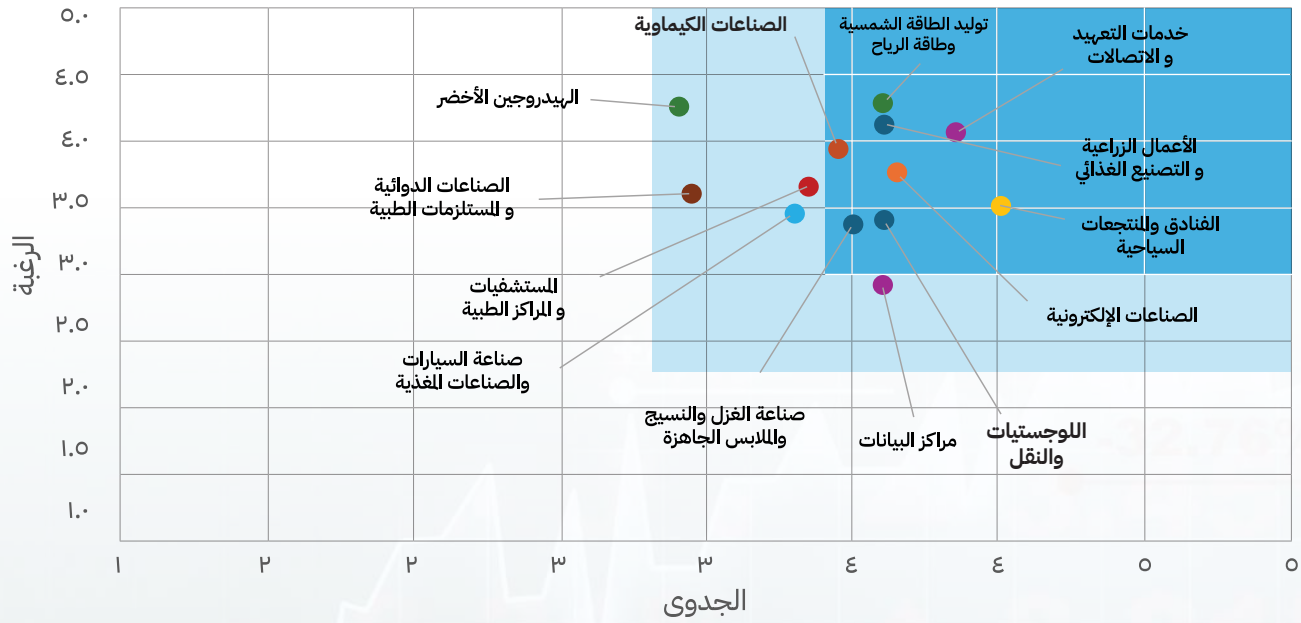

المصدر: البنك الدولي

جدول ١ المرحلة الأولي والثانية من القطاعات المستهدفة

المرحلة الأولى القطاعات الأكثر جاهزية للترويج	المرحلة الثانية القطاعات الطموحة
١. خدمات التعهيد والاتصالات	١. الهيدروجين الأخضر
٢. الطاقة المتجددة (الشمسية والرياح)	٢. الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية
٣. الصناعات الكيماوية	٣. مراكز البيانات
٤. الأعمال الزراعية والتصنيع الغذائي	٤. المستشفيات والمراكز الطبية
٥. الفنادق والمنتجعات السياحية	٥. صناعة السيارات والصناعات المغذية
٦. الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	
٧. اللوجستيات والنقل	
٨. الصناعات الإلكترونية	

فيما يتعلق بالقطاعات الثمانية التي تم تحديدها كقطاعات أكثر جاهزية للترويج في المرحلة الأولى، فإن الأولوية أمام وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة هي إعداد خطط ترويج لجذب المستثمرين المحتملين. وتتميز تلك القطاعات الثمانية أنها قادرة على تقديم فرص استثمارية جذابة للمستثمرين، وفي الوقت نفسه تحقق لمصر فوائد تنموية واقتصادية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر فيها.

كما تم تحديد القطاعات الخمسة المتبقية كقطاعات طموحة للمرحلة الثانية، وهي قطاعات تتطلب تنفيذ إصلاحات قبل الشروع في الترويج لها. وفيما يخص قطاعات المرحلة الثانية، سيركّز عمل الحكومة على تنفيذ سياسات وإصلاحات مستهدفة لجعل هذه القطاعات أكثر جاذبية للمستثمرين على المدى القصير إلى المتوسط. علماً بأن هذه القطاعات تمتلك قدرة كبيرة على الإسهام في أولويات التنمية الاقتصادية لمصر على المدى المتوسط إلى الطويل، وسيتمحور جهد الحكومة حول تعزيز جاذبيتها من خلال برامج إصلاحية وسياسات موجهة.

ج- المستهدفات الكمية لاستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر (٢٠٢٥-٢٠٣٠)

تماشيًا مع أفضل الممارسات الدولية، تم استخلاص الأهداف الكمية العامة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الاستراتيجية من الوثائق الاستراتيجية رفيعة المستوى وخطط التنمية الاقتصادية التي أعدتها الحكومة، وتشمل هذه الوثائق:

١. **رؤية مصر ٢٠٣٠: تستهدف ارتفاع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٥ و٣٪ في عام ٢٠٣٠.**

٢. **التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري للفترة الرئاسية ٢٠٢٤–٢٠٣٠: تستهدف جذب ١٠٠ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠٣٠**

قد انعكست هذه الأهداف في السيناريوهات الواردة في وثيقة الاستراتيجية:

- السيناريو المنخفض يستهدف الوصول إلى نسبة ٣٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي في ٢٠٣٠، اتساقًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠.
- السيناريو الأساسي يستهدف تحقيق ١٠٠ مليار دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ٢٠٢٤–٢٠٣٠، بما يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري، وبالتالي يتوقع نسبًا أعلى لـ FDI/GDP تصل إلى ٣٪ في ٢٠٢٥ و٣,٥٪ في ٢٠٣٠.
- **أما السيناريو المرتفع فقد طُوّر بناءً على الأداء التاريخي للاستثمار الأجنبي في مصر والمؤشرات السوقية، ويستهدف جذب نحو ١١٢ مليار دولار خلال الفترة ٢٠٢٤/٢٠٢٥–٢٠٢٩/٢٠٣٠، مع نسب FDI/GDP تبلغ ٣,١٪ في ٢٠٢٤/٢٠٢٥ و٤,٢٪ في ٢٠٢٩/٢٠٣٠.**

د- الركائز الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية

وفي ضوء التوجه نحو جذب استثمارات أجنبية مستدامة ومتنوعة وتعظيم العائد التنموي منها، تستند الاستراتيجية الوطنية الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر الى ركائز رئيسية تساهم في مواءمة الاستراتيجية مع التوجهات العالمية مثل التقدم السريع في التقنيات الرقمية، والاستثمارات المستدامة والخضراء مما يُمكن مصر من جذب استثمارات أكثر تنوعًا ومرونة، وتعزيز الابتكار، وضمان نموٍّ اقتصاديٍّ طويل الأجل.

يتطلب زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر - وفقاً لهذه الاستراتيجية - توافر متطلبين رئيسيين: توفير بيئة عمل ممكنة للاستثمار، استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلى. علاوة على ثلاثة من الركائز الأساسية: الترويج الفعال للاستثمار، وجود إطار قانونى وتنظيمي محفز للاستثمار، سياسات وبرامج قطاعية محددة.

يساعد تنفيذ هذه المتطلبات والركائز بفاعلية على خلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية وتنافسية تستطيع استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات الجودة العالية بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، وتشمل هذه الركائز ما يلي:

أولاً: الاستقرار الاقتصادي الكلي والقدرة على التنبؤ بالسياسات

تعتمد جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر على بيئة اقتصادية مستقرة وسياسات مالية ونقدية واضحة يمكن التنبؤ بها. وفي هذا الإطار، تستهدف هذه الركيزة تعزيز صلابة الاقتصاد المصري وبناء ثقة المستثمرين عبر استقرار سعر الصرف وفق آليات السوق، وتعبئة الموارد المحلية من خلال إصلاح الإدارة الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية ودمج الاقتصاد غير الرسمي، إضافة إلى ترشيد الحوافز الضريبية ورفع كفاءة الإنفاق العام، والتحول إلى موازنة موحّدة وتحسين إدارة الاستثمارات العامة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد.

ثانياً: بيئة تمكين الأعمال

تهدف هذه الركيزة إلى إنشاء بيئة أعمال محفزة وجاذبة للاستثمار من خلال دعم المنافسة وتكافؤ الفرص، واستقرار التشريعات، وتحسين منظومة التجارة والخدمات اللوجستية، إلى جانب تطوير آليات تسوية المنازعات وإتاحة الأراضي ورفع كفاءة البنية التحتية والعمالة.

ثالثاً: الترويج للاستثمار

تهدف الركيزة إلى تعزيز فعالية منظومة الترويج للاستثمار من خلال تقوية الدور المؤسسي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وزيادة التنسيق مع الجهات

القطاعية والحكومية، وبناء القدرات البشرية، وتوجيه جهود الترويج نحو القطاعات ذات المزايا التنافسية بما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠. كما تشمل تطوير الهيكل التنظيمي ومؤشرات الأداء للهيئة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستثمرين، واستخدام أدوات ترويجية حديثة تشمل المنصات الرقمية والذكاء الصناعي. إضافةً إلى ذلك، تركز الركيزة على تطبيق آليات فعالة للمتابعة والتقييم لضمان تتبع المشروعات الاستثمارية الجديدة وقياس أثرها على التوظيف والتنمية المحلية.

رابعًا: الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار

تسعى هذه الركيزة إلى تعزيز الثقة القانونية للمستثمر من خلال مراجعة وتحديث التشريعات القائمة – ومنها قانون الاستثمار ومعاهدات الاستثمار الثنائية – بما يضمن مواءمتها مع المعايير الدولية، وإدماج مبادئ الاستثمار المستدام والمسؤول. كما تستهدف معالجة التداخل المؤسسي في منظومة الاستثمار، وإعداد قاعدة بيانات موحدة للحوافز الاستثمارية، ووضع سياسة واضحة لتقييم فعالية هذه الحوافز. وتشمل الركيزة تبسيط رحلة المستثمر عبر دورة حياة المشروع، ودعم الروابط المحلية بين الموردين المحليين والشركات متعددة الجنسيات في القطاعات ذات الأولوية من خلال تحليل فجوات التوريد وتصميم حلول مستهدفة لمعالجتها.

خامسًا: السياسات والبرامج القطاعية

تهدف السياسات والبرامج القطاعية إلى تعزيز جاذبية القطاعات المستهدفة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تبني حزمة من الإصلاحات العميقة التي تعالج التحديات الهيكلية وتدعم القدرة التنافسية لتلك القطاعات. وتتضمن هذه الإصلاحات صياغة وتنفيذ خطط تنمية قطاعية شاملة، وتطوير البنية التحتية والمهارات البشرية، ومواءمة الأطر التشريعية والتنظيمية مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية. كما تتكامل مع إصلاحات أفقية عامة تسهم في تحسين البيئة الاستثمارية ككل، من أبرزها تعزيز المنافسة، تقليص الدور المباشر للدولة في النشاط الاقتصادي، رفع كفاءة منظومة التجارة والخدمات اللوجستية، وتطوير سوق العمل والمهارات، بما يضمن استدامة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتعظيم عوائدها التنموية.

هـ - الإطار المؤسسي لتنفيذ الاستراتيجية

لتحقيق رؤية الحكومة وتنفيذ استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر، تم وضع ترتيبات مؤسسية واضحة تبدأ باعتماد الاستراتيجية من المجلس الأعلى للاستثمار والإعلان عن القطاعات ذات الأولوية والإصلاحات ومؤشرات الأداء. كما يُعد إشراك القطاع الخاص بشكل منهجي في متابعة التنفيذ وتحديد الأولويات عنصرًا حاسمًا للنجاح، لما يوفره من خبرات عملية ورؤية واضحة للاتجاهات الدولية ومحركات التنافسية والتحديات التي تواجه تعزيز جاذبية مصر عالميًا.

٤- التكامل بين استراتيجيات / سياسات الاستثمار والتجارة الخارجية

يمثل التكامل بين السياسة التجارية والاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر ركيزة أساسية في توجه الوزارة لبناء منظومة اقتصادية أكثر قدرة على المنافسة، حيث تم صياغة السياسة التجارية بما يخدم أولويات الاستثمار القطاعية الواردة باستراتيجية الاستثمار، وبما يعزز توطين الصناعة وزيادة القيمة المضافة. ويأتي هذا النهج استجابةً للتحولات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية والإقليمية، التي فرضت ضرورة امتلاك سياسات أكثر مرونة واتساقًا، لا تفصل بين تحفيز الاستثمار وتسهيل التجارة، بل تتعامل معهما كمسارين متكاملين لدعم النمو والتنمية الصناعية وزيادة القدرة التصديرية.

وتُترجم الوزارة هذا النهج إلى خطوات عملية من خلال إعادة توجيه أدوات السياسة التجارية—من اتفاقيات تفضيلية، ومعالجات تجارية، وبرامج رد أعباء التصدير—لتعمل في خدمة أهداف السياسة الاستثمارية. حيث يتم ربط الحوافز التجارية بتوسيع الطاقة الإنتاجية القابلة للتصدير، وزيادة المكون المحلي، ودعم القطاعات ذات التعقيد الاقتصادي المرتفع.

كما تعمل الوزارة على مواءمة المفاوضات التجارية الجديدة مع احتياجات الاستثمار، بما يضمن جذب استثمارات نوعية في الصناعات التكنولوجية والمتقدمة، وتوطين حلقات إنتاج ذات قيمة مضافة أعلى داخل سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

ويسهم هذا التكامل في بناء قاعدة إنتاجية أكثر قدرة على النفاذ للأسواق العالمية من خلال ربط المناطق الصناعية بالموانئ والخدمات اللوجستية، وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات تصديرية ذات إمكانات استراتيجية مثل الصناعات الخضراء وتكنولوجيا المعلومات والصناعات الهندسية. كما يعزز هذا التوجه قدرة الاقتصاد المصري على تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية، وجذب استثمارات أجنبية مباشرة مرتبطة بسلاسل القيمة العالمية، إضافةً إلى دعم نمو الشركات المصرية وتمكينها من التوسع في الأسواق الإقليمية والدولية.

وبذلك تتحول السياسة التجارية إلى مكون جوهري في توجه الدولة الاستثماري، وتتحول استراتيجية الاستثمار إلى محرك لزيادة الصادرات وتعزيز موقع مصر كمركز إقليمي للتجارة والإنتاج.

٥- المبادرة الوطنية لحصر وترويج الفرص الاستثمارية القطاعية

أ- المقدمة

تشهد مصر مرحلة تحول اقتصادي استراتيجي تهدف لبناء اقتصاد قوي ومتنوع قادر على المنافسة إقليميًا وعالميًا. ووفق التوجيهات الرئاسية ومجلس الوزراء، قامت كل وزارة بإعداد ملفات متكاملة للمشروعات الاستثمارية المستهدفة في قطاعها، تشمل فرصًا جاهزة للترويج والتنفيذ مع الموافقات والتراخيص الأساسية والبنية التحتية اللازمة، تمهيدًا لإطلاق حملات ترويجية عالية لجذب الاستثمار المباشر.

وفي ضوء تكليفات مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٨، تم إعداد **المبادرة الوطنية لحصر وترويج الفرص الاستثمارية القطاعية** بالتعاون مع كافة الوزارات، كأحد الركائز لتحقيق رؤية مصر الاقتصادية ٢٠٣٥ للوصول بالناتج المحلي الإجمالي إلى تريليون دولار.

تهدف المبادرة إلى تحويل مصر إلى مركز إقليمي وعالمي جاذب للاستثمارات من خلال بيئة شفافة ومحفزة، إزالة المعوقات البيروقراطية، وتقديم حزم حوافز وضمانات، مع توفير فرص استثمارية محددة وجاهزة للتنفيذ مدعومة بدراسات الجدوى والتراخيص والبنية التحتية في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية.

ب- الأهمية الاقتصادية للمبادرة ودورها في تحقيق التنمية

١- تعظيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تستهدف المبادرة زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للاقتصاد المصري بشكل كبير، وذلك من خلال تقديم عروض استثمارية تنافسية تضع مصر على خريطة الاستثمار العالمية. فالمنافسة على جذب رؤوس الأموال الدولية تزداد حدة، وتحتاج الدول إلى تقديم قيمة مضافة حقيقية للمستثمرين لا تقتصر على الحوافز الضريبية أو توفير الأراضي، بل تمتد لتشمل الجاهزية الكاملة للمشروعات.

٢- تعظيم الاستفادة من الفرص غير المستغلّة وتحويلها إلى مشروعات جاذبة للاستثمار

تقوم المبادرة بدور محوري في إبراز وتفعيل الفرص غير المستغلة داخل مختلف القطاعات الاقتصادية، من خلال تحويل هذه الفرص من مجرد إمكانات غير ظاهرة إلى مشروعات واضحة وجاهزة للتنفيذ. فهي تعمل على رصد الموارد غير المستغلّة—سواء كانت ارض أو مشروعات صناعية، أو طاقات إنتاجية، أو خدمات ذات طلب متزايد—ثم إعادة تقييمها وتحليل جدواها وتطوير ملفات ترويجية شاملة لها. وبذلك تتيح المبادرة للدولة تقديم هذه الفرص للمستثمرين بصورة احترافية تعتمد على بيانات دقيقة ومعلومة مكتملة، مما يعزّز قدرتها على جذب استثمارات جديدة لمناطق وقطاعات لم تحظَ بالاهتمام الكافي سابقًا، ويساهم في تعظيم العائد الاقتصادي وتشجيع التوسع في المحافظات والمناطق الواعدة التي لم تُستثمر بالشكل الأمثل.

٣- معالجة الفجوات القطاعية

من خلال التشخيص الدقيق لكل قطاع، تساعد المبادرة

في تحديد الفجوات بين الطاقات الحالية والاحتياجات المستقبلية. فمثلاً، في قطاع الصحة، قد تكشف الدراسات عن نقص في عدد الأسرة في المستشفيات المتخصصة، أو عدم كفاية مراكز التشخيص المتقدمة، أو غياب مصانع لإنتاج أدوية ولقاحات معينة. وبالتالي، فإن تحديد هذه الفجوات يسمح بتوجيه الاستثمارات بشكل دقيق نحو الاحتياجات الحقيقية، مما يحقق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي.

٤- تعزيز القدرة التنافسية الإقليمية والعالمية

في ظل المنافسة الشديدة بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية، تقدم المبادرة ميزة تنافسية فريدة لمصر. فبدلاً من الاكتفاء بالترويج العام لمناخ الاستثمار، تقدم مصر للمستثمرين «منتجاً استثمارياً جاهزاً» يتضمن التراخيص المسبقة والبنية التحتية المتوفرة ودراسات الجدوى. هذا النهج يقلل بشكل كبير من «تكلفة الدخول» و«وقت الوصول إلى السوق»، وهما من أهم العوامل التي يضعها المستثمرون الدوليون في الاعتبار عند المفاضلة بين الوجهات الاستثمارية.

ج- منهجية العمل

تعتمد منهجية العمل على إطار تنظيمي متكامل يهدف إلى إعداد خريطة استثمارية وطنية متكاملة وقابلة للتنفيذ، ترتكز على التشخيص الدقيق للقطاعات الاقتصادية، وتطوير السياسات الداعمة، وتحديد المستهدفات الاستثمارية، ثم صياغة وفرز الفرص الجاهزة للتنفيذ بالتنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية المختصة لضمان تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بما يتوافق مع التوجهات الوطنية.

أولاً: تشخيص شامل للقطاعات وتحديد الأولويات

- تبدأ المنهجية بقيام كل وزارة بمرحلة تشخيص دقيقة للقطاعات الاقتصادية المستهدفة، وهي خطوة محورية تهدف إلى فهم الوضع الراهن لكل قطاع من حيث مساهمته في الاقتصاد الوطني، حجم العمالة، درجة القيمة المضافة، مستويات الإنتاج، وسلاسل القيمة ذات الصلة. ويجري خلال هذه المرحلة تحليل الاتجاهات الاقتصادية، بإضافة إلى تقييم المزايا النسبية في كل قطاع. كما يتضمن التشخيص تحليلًا شاملًا لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT)، مما يمكّن من التعرف على العوامل المؤثرة في تطور القطاع وقدرته على جذب الاستثمارات.
- وإلى جانب البعد الاقتصادي، تشمل المرحلة تقييم الامتداد الجغرافي للقطاعات وتحديد المناطق الأكثر قدرة على استيعاب المشروعات الجديدة، سواء استناداً إلى توافر البنية التحتية أو القرب من سلاسل الإمداد أو تميز المحافظات بموارد معينة. ويمثل هذا التصنيف خطوة حاسمة في رسم خريطة وطنية للاستثمار مبنية على المعرفة الحقيقية بقدرات كل منطقة.

ثانياً: اقتراح سياسات إصلاحية وتشريعية لتمكين الاستثمار

- بعد تحليل الوضع الراهن لكل قطاع، تنتقل المنهجية إلى مرحلة قيام كل وزارة بصياغة حزمة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية، بهدف إزالة العوائق التي تحد من تدفق الاستثمارات أو تعيق التوسع في المشروعات القائمة. وتشمل هذه الإصلاحات مراجعة القوانين واللوائح ذات الصلة، وتحديد الفجوات في منظومة التراخيص، وإعادة هيكلة الإجراءات المتبعة لضمان سرعة الحصول على الموافقات اللازمة لبدء وتنفيذ المشروعات.
- كما تركز هذه المرحلة على وضع نماذج الشراكات المطلوبة مع القطاع الخاص، تشمل أنظمة مثل BOT وPPP والامتيازات وغيرها من صيغ التعاون التي تتيح للقطاع الخاص المساهمة بفاعلية في تنفيذ المشروعات الكبرى.

ثالثاً: صياغة مستهدفات استثمارية واضحة وقابلة للتنفيذ

- ويجري في هذه المرحلة تحديد الاحتياجات الحقيقية لكل قطاع، سواء من حيث الطاقة الإنتاجية، أو البنية التحتية، أو الخدمات، أو حجم

الاستثمارات المطلوبة لرفع القدرة التنافسية. وتشير هذه المستهدفات إلى أهداف كمية ونوعية تمتد حتى عام ٢٠٣٥، وتترجم إلى فرص استثمارية واقعية.

- ويجري كذلك ربط هذه المستهدفات بالفرص الاستثمارية القابلة للترويج، بحيث تكون جميع المشاريع المطروحة للمستثمرين متسقة مع الاستراتيجية الوطنية، ومدعومة بعوائد اقتصادية واضحة. وتضمن هذه الخطوة أن التنسيق العام بين الجهات الحكومية يتوافق مع الخطة التنموية الشاملة.

رابعاً: إعداد خريطة استثمارية متكاملة وفرص جاهزة للتنفيذ

- حيث يتم تحويل المستهدفات إلى فرص استثمارية حقيقية. وتشمل إعداد قوائم تفصيلية بالمشروعات ذات الأولوية داخل كل قطاع، بحيث تضم فقط المشروعات المكتملة من حيث جاهزية التراخيص، وتوافر الأرض وموقف المرافق الخاصة بها، والدراسات الفنية والمالية، وأي متطلبات إجرائية أخرى.

- كما يتم إعداد ملفات ترويجية متكاملة لكل فرصة استثمارية، تتضمن بيانات الموقع، حالة البنية التحتية، النماذج المالية، الحوافز المتاحة. ويجري في الوقت نفسه تحديد الجهات الحكومية المختصة بكل مشروع وتفعيل آليات التنسيق بينها لضمان تسهيل الإجراءات. وتهدف هذه المرحلة إلى تقديم فرص جاهزة بنسبة ١٠٠٪ للمستثمرين، دون الحاجة لإجراءات إضافية معقدة، مما يعزز الثقة لدى المستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء.

خامسا: ربط التجارة بالاستثمار

حيث التوسع المستهدف في حركة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات، تبرز الحاجة إلى توجيه استثمارات إضافية إلى القطاعات الإنتاجية والخدمية القادرة على دعم هذا التوسع. ويشمل ذلك تعزيز الطاقة الإنتاجية، ورفع مستوى الجودة، وتطوير سلاسل الإمداد، بما يضمن قدرة القطاعات المختلفة على تلبية الطلب الخارجي المتنامي.

كما تتضمن هذه المرحلة مواءمة السياسات الاستثمارية مع مستهدفات التصدير، وتحديد الفجوات الإنتاجية التي تتطلب استثمارات جديدة أو توسعات في المشروعات القائمة، إلى جانب دعم البنية التحتية اللوجستية المرتبطة بالتجارة مثل الموانئ والمخازن والمناطق اللوجستية. ويسهم هذا الربط في تعظيم الاستفادة من الاتفاقات التجارية، وضمان جاهزية القطاعات الوطنية لتلبية احتياجات الأسواق الخارجية بشكل تنافسي ومستدام.

٢. الإطار التشريعي والمؤسسي للاستثمار

اعتمدت مصر في السنوات الأخيرة نهجًا مؤسسيًا متكاملًا لإدارة الاستثمار يقوم على تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية وتطوير الحوكمة وتحسين خدمات المستثمرين. وتركز جهود تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي على تبسيط الإجراءات، وتسريع دخول المستثمرين للسوق، وضمان حماية الحقوق القانونية والمالية بما يعزز الثقة ويحفّز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ويقوم النظام الاستثماري على تكامل الإطار التنظيمي—الذي يوفر هيكلًا مؤسسيًا فعالًا ومنصات رقمية ومراكز خدمات—مع الإطار التشريعي الذي يضمن قوانين واضحة، ومساواة في المعاملة، وحرية تحويل الأموال، وحوافز جاذبة. ويسهم هذا النظام المتكامل في رفع تنافسية الاقتصاد المصري، ودعم الاستثمار المحلي والأجنبي، وتحفيز القطاعات الإنتاجية وتحقيق نمو مستدام.

١- الإطار المؤسسي للاستثمار

أ- المجلس الأعلى للاستثمار

- يأتي المجلس الأعلى للاستثمار في قمة الهيكل المؤسسي لمنظومة الاستثمار في مصر، حيث يُعد الجهة العليا المسؤولة عن صياغة الرؤية الوطنية لتهيئة مناخ أفضل للاستثمار ، وإقرار خطط وسياسات استثمارية تحدد أولويات مشروعات الاستثمار المستهدفة بما يتفق مع السياسة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة، كما يضطلع المجلس بمتابعة تنفيذ أجهزة الدولة للخطط والبرامج المتعلقة بالاستثمار، وضمان تكامل وتنسيق جهود الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة لتحقيق انسجام التشريعات مع التنفيذ العملي، كما يختص بدراسة ووضع حلول لمعوقات الاستثمار ، ومتابعة آليات تسوية منازعات الاستثمار.

قرارات المجلس الأعلى للاستثمار الداعمة لمناخ الأعمال (مايو ٢٠٢٣)

وافق المجلس الأعلى للاستثمار خلال اجتماعه الأول بتاريخ ١٦ مايو ٢٠٢٣ برئاسة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، على ٢٢ قراراً هاماً تتضمن حوافز وتيسيرات غير مسبوقة في مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية، تستهدف تحقيق نقلة نوعية في بيئة الاستثمار وتعزيز جاذبية مصر للمستثمرين المحليين والأجانب وجاءت القرارات بهدف تحقيق الآتي:

- تيسير إجراءات تأسيس الشركات والحصول على الموافقات الأمنية.
- تطوير البنية الرقمية للاستثمار من خلال إنشاء "منصة إلكترونية موحدة لتأسيس وتشغيل المشروعات الاستثمارية.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب على القيود المتعلقة بتملك الأرضي، وتسهيل تملك الأجانب للعقارات.
- توسيع نطاق منح الرخصة الذهبية للمشروعات الاستثمارية.
- الغاء المعاملة التفضيلية للشركات والجهات المملوكة للدولة، لدعم آليات المنافسة ومشروعات القطاع الخاص.
- دعم الشركات الناشئة من خلال وضع السياسات والقوانين واللوائح المناسبة لنمو وازدهار تلك الشركات في مصر.
- سرعة تسوية منازعات الاستثمار من خلال توسيع اختصاصات المحاكم الاقتصادية وتحديد آليات واضحة للتعويض في حالات نزع الملكية.
- تحفيز الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية ومن أبرزها مشروعات الهيدروجين الأخضر.

ب- وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية

- تتولى وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية وضع السياسات العامة للدولة في مجالي الاستثمار والتعاون التجاري الخارجي، من خلال إعداد الاستراتيجيات والخطط القومية لجذب الاستثمارات وتطوير مناخ الأعمال، والتنسيق مع مختلف الوزارات لضمان اتساق السياسات مع أولويات التنمية الاقتصادية، إضافة إلى تمثيل الدولة في المفاوضات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. كما تشرف الوزارة على الجهات التابعة، وتصدر التوجيهات المنظمة لعملها، وتتابع تنفيذ خطط الاستثمار القومية وتقييم أداء الهيئات المختصة، مع اقتراح السياسات والتشريعات الداعمة لجذب الاستثمار وتحسين البيئة الاستثمارية.

ج- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

- تتولى الهيئة تنفيذ السياسات الاستثمارية للدولة، ومباشرة مختلف الجوانب التنظيمية والتشغيلية المرتبطة بالمشروعات الاستثمارية. وتشمل اختصاصاتها تحديد أولويات وبرامج توزيع الأنشطة والمشروعات الاستثمارية، ووضع وتنفيذ خطط الترويج للاستثمار، وتقديم خدمات تأسيس الشركات وتيسير إجراءات التراخيص، وذلك من خلال توحيد النماذج والإجراءات المنظمة لمنح التراخيص والتصاريح اللازمة لتأسيس وتشغيل المشروعات، وتقديم خدمات متكاملة للمستثمرين عبر مركز خدمات المستثمرين بما يكفل تبسيط الإجراءات ورفع كفاءة منظومة الخدمات.

- كما تضطلع الهيئة بإدارة وتنظيم المناطق الحرة والاستثمارية، والإشراف على شؤونها الفنية والتنظيمية، ومراجعة التشريعات واللوائح ذات الصلة بالاستثمار واقتراح التعديلات اللازمة لتطوير الإطار التشريعي والتنظيمي الحاكم له، فضلًا عن تنظيم الفعاليات والبرامج المتخصصة في مجال الاستثمار، وإدارة الأصول والعقارات المخصصة للأنشطة الاستثمارية بما يضمن حسن استغلالها ويعزز قدرة الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتشمل مهام الهيئة على وجه الخصوص:

- **تنظيم الاستثمار وإدارته:** تطبيق القوانين واللوائح المنظمة للاستثمار، وضمان الالتزام بالإطار التشريعي والتنظيمي بما يدعم استقرار مناخ الاستثمار.

- **الترويج للاستثمار محليًا ودوليًا:** العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنمية المشروعات المحلية من خلال الحملات الترويجية، والفعاليات والمعارض الاستثمارية، وبرامج الشراكات الدولية.

- **إدارة المناطق الحرة والاستثمارية:** الإشراف على تطوير وإدارة المناطق الحرة والمناطق الاستثمارية والتكنولوجية، وضمان توفير بيئة تشغيلية تنافسية وجاذبة للمستثمرين.

- **تقديم خدمات المستثمرين:** عبر شبكة من مراكز خدمات المستثمرين في مختلف المحافظات، بما يشمل خدمات تأسيس الشركات وما بعد التأسيس، ومنح التراخيص بالتنسيق مع الجهات الحكومية، إلى جانب توفير البيانات والمعلومات الاستثمارية الشاملة.

- **دعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال:** تقديم الدعم الفني والتمكيني للشركات الناشئة ورواد الأعمال، وتيسير استفادتهم من الحوافز الاستثمارية، ومتابعة تطور مشروعاتهم لزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

- **إدارة آليات تسوية منازعات الاستثمار:**

- إنشاء وتفعيل آليات فعّالة لتلقي شكاوى المستثمرين وتسويتها بسرعة وشفافية، بما يعزز الثقة في بيئة الاستثمار ويحمي حقوق المستثمرين.

- صدر قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ مستحدثاً منظومة متكاملة لتسوية منازعات الاستثمار وذلك لتقديم الدعم اللازم للمستثمرين سعياً وراء منحهم المزيد من الثقة في مناخ الاستثمار في مصر.

حيث أشار القانون في مواده من رقم ٨٢ إلى ٩٠ على حق المستثمر في تسوية منازعاته التي تنشا بينه وبين الجهة الإدارية بأي من الطرق الودية المتعارف عليها والتي يتفق عليها مع المستثمر ، ودون الإخلال بحقه في التقاضي ، وهو منحى جيد يتماشى مع التوجهات الاستثمارية الحديثة لتسوية المنازعات ويمثل تعزيزاً لحل مشاكل المستثمرين بالطرق الودية مما يوفر الجهد والمال ويحافظ على استمرار الكيانات الاقتصادية :

أولًا: لجنة التظلمات

نص المشرع في المادة ٨٣ من القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ على إنشاء لجنة أو أكثر لنظر التظلمات من القرارات الصادرة وفقاً لأحكام هذا القانون سواء كانت القرارات صادرة من الهيئة أو الجهات المختصة بمنح الموافقات والتصاريح والتراخيص، وتظهر أهمية هذه اللجنة في إتاحة آلية جديدة استحدثها المشرع بموجب القانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ للنظر في تظلمات المستثمرين من القرارات التي قد تؤدي إلى عرقلة نشاطاتهم وإمكانية حلها عن طريق لجنة محايدة برئاسة احد نواب رئيس مجلس الدولة وعضوية أعضاء من ذوي الخبرة.

كما نص قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بالمادة (١٦٠) مكررًا من القانون على « تنشأ بقرار من الوزير المختص لجنة او أكثر لنظر التظلمات من القرارات الإدارية الصادرة من الهيئة... وتشكل اللجنة برئاسة أحد نواب رئيس مجلس الدولة، وعضوية اثنين من أعضاء مجلس الدولة بدرجة مستشار على الأقل، يختارهما المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة.

ثانيا: اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار

نص القانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ في المادة رقم ٨٥ على إنشاء اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار وتختص بنظر الشكاوى أو المنازعات التي قد تنشأ بين المستثمر والدولة أو أحد الجهات الإدارية للدولة (مادة ٨٥).

ثالثا: اللجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار

تختص بتسوية المنازعات الناشئة عن عقود الاستثمار التي تكون الدولة أو أحد جهاتها الإدارية طرفاً فيها بحيث يضمن التوزان بين أطراف العلاقة العقدية، تسويات اللجنة واجبة النفاذ وملزمة للجهات لإدارية المختصة (مادة ٨٨).

رابعا: مركز تسوية منازعات المستثمرين

أنشئ المركز بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عام ٢٠٠٩. وهو يتَّبع آلية الوساطة كونها أحد أهم الوسائل الودية لتسوية المنازعات بعيداً عن التقاضي حيث يختص المركز بتسوية المنازعات التي تنشأ بين المستثمرين بعضهم البعض، أى بين الشركاء، أو بين الشركات أياً كان شكلها القانوني، أو بين المساهمين والشركات، وذلك متى اتفق أطراف النزاع على اللجوء إلى المركز، مما يكفُل لهم التوصل إلى تسوية رضائية سريعة وعادلة.

وقد اعتمد المركز منظومة متكاملة لفضّ النزاعات تشمل التسوية الودية، والوساطة، والتوفيق، ما يقلل من الوقت والتكلفة المرتبطة بالمنازعات، ويعزز ثقة المستثمرين في سيادة القانون وكفاءة المؤسسات قد تم اعتماد هذه المنظومة وفقاً لما انتهت إليه الممارسات الدولية والتشريعات المقارنة، وكذا توصيات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (اليونسترال). حيث يقوم فيها شخص محايد (وسيط) بمساعدة أطراف النزاع في سعيهم للوصول إلى تسوية ودية وسريعة للنزاع القائم بينهم، وذلك توفيراً للوقت والمال والجهد، ودون إخلال بحق الأطراف في اللجوء إلى القضاء.

- بلغ إجمال طلبات التسوية المقدمة للمركز نحو ٦٠٠ طلب منذ إنشاؤه بنسبة نجاح ٦٠٪، كما بلغت إجمالي الطلبات خلال عام ٢٠٢٥ نحو ٤١ طلب.
- وفى سبيل انجاز المركز لمهامه تم التعاون الدولي مع المؤسسات العالمية الرائدة في مجال الوساطة والتحكيم من أبرزهم:
  - محكمة التحكيم الدولية التابعة لغرفة التجارة الدولية (ICC)
  - لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (اليونسترال – UNCITRAL)
  - مركز سنغافورة للتحكيم الدولي (SIAC)

- مركز لندن للتحكيم الدولي (LCIA)
- مركز دبي للتحكيم الدولي (DIAC)

٢- الإطار التشريعي للاستثمار

يشكل الإطار التشريعي ركيزة أساسية لتطوير بيئة الأعمال في مصر، ويهدف إلى توفير قاعدة قانونية واضحة ومستقرة تحمي المستثمرين وتعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطنية بالإضافة إلى صياغة منظومة من الحوافز الضريبة وغير الضريبة لدعم المشروعات الاستثمارية ويضم الإطار التشريعي مجموعة من القوانين الأساسية المكملة تشمل الآتي:

أ- قوانين التأسيس

قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧:

يحدد قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، إلى جانب القوانين والقرارات المكملة له، المبادئ الأساسية لتعزيز وتشجيع النشاط الاستثماري في مصر مع مراعاة الأهداف الإنمائية للدولة. ومن أبرز ما نظمه قانون الاستثمار للمشروعات الاستثمارية ما يلي:

- **معاملة منصفة للمستثمرين** بغض النظر عن حجم المشروع أو جنسيته، بما يضمن بيئة عادلة وآمنة لممارسة الأعمال.
- **ضمان حرية تحويل الأموال** والأرباح بالعملات الأجنبية وحماية المستثمرين من الإجراءات التعسفية ونزع الملكية غير العادلة.
- **تبسيط إجراءات الاستثمار** من خلال إجراءات تنسيقية مبتكرة من أبرزها إصدار **الرخصة الذهبية**، التي تتيح للشركات الحصول على كافة التراخيص والموافقات اللازمة للمشروع من خلال موافقة واحدة تضمن تشغيل المشروع الاستثماري
- **توفير حزمة حوافز استثمارية عامة وخاصة وإضافية**، تشمل حزمة من الإعفاءات الضريبية والجمركية، وخصومات على التكاليف الاستثمارية، ودعم توصيل المرافق، وحوافز نقدية للمشروعات الصناعية والتكنولوجية المتقدمة.
- **توسيع نطاق الحوافز الاستثمارية** لتشمل قطاعات جديدة، بهدف تعزيز جاذبية مصر كوجهة استثمارية متميزة.
- **تعزيز روح المبادرة** ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الابتكار والقدرة التنافسية.
- **ضمان المنافسة العادلة وتطبيق حوكمة الشركات**، بما يعزز الشفافية والاستدامة في النشاط الاقتصادي.

قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته

ينظم قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ضوابط تأسيس وإدارة شركات الأموال، بما في ذلك الشركات المساهمة، وشركات التوصية بالأسهم، والشركات ذات المسؤولية المحدودة. ويشمل القانون إجراءات تكوين رأس المال وتوزيعه، وتنظيم الأرباح والخسائر، وآليات إدارة الشركات، ومسؤوليات من يتولى الإدارة، والالتزامات القانونية الناشئة عن التأسيس والإدارة، وطرق اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى إجراءات انقضاء أو اندماج شركات الأموال، ويتيح القانون ممارسة جميع الأنشطة التجارية دون تحديد مجالات معينة، مما يوفر مرونة واسعة للشركات للعمل تحت مظلة القانون وممارسة أنشطتها الاقتصادية بحرية، ضمن الإطار القانوني والتنظيمي المعتمد.

ب- قوانين أخرى منظمة لمناخ الأعمال

- قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته حيث يهدف القانون إلى تنظيم آليات وضوابط عملية إعادة الهيكلة للشركات كما يسهم في انقاذ الشركات من الإفلاس.
- القانون رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٣: والذي يهدف بصفة أساسية إلى إلغاء الامتيازات الضريبية والجمركية للجهات المملوكة للدولة، بما يعزز المنافسة العادلة في الاستثمار ودعم مشروعات القطاع الخاص.
- قانون الملكية الفكرية القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ يهدف إلى خلق بيئة مواتية للأبداع والابتكار مما يساهم في تحقيق التنمية ومن اهم أهدافه

حماية حقوق المبدعين والمخترعين حيث يمنح القانون حقوقا حصريه على ابداعاتهم مثل حقوق النشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية.

- القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والذي يهدف بصفة أساسية إلى توفيق أوضاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في مجال الاقتصاد غير الرسمي لتأهيلها ودمجها في القطاع الرسمي.

ج- الالتزامات الدولية واتفاقيات الاستثمار الثنائية

- في إطار الالتزامات الدولية التي تحكم بيئة الاستثمار، تولي الدولة أهمية خاصة لشبكة الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف باعتبارها أحد الركائز الأساسية للنظام المؤسسي والتنظيمي للاستثمار. ويهدف هذا التوجه إلى تعزيز حماية المستثمرين، وتوفير ضمانات قانونية واضحة، وضمان النفاذ إلى الأسواق الدولية، فضلًا عن دعم الاستقرار التشريعي وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.
- **وفي هذا السياق، تم توقيع ٧٤ اتفاقية ثنائية للاستثمار، بالإضافة إلى ٣ اتفاقيات للتعاون الاقتصادي المشترك، و٢ اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمار، إلى جانب ٤ اتفاقيات متعددة الأطراف. وتسهم هذه المنظومة من الاتفاقيات في ترسيخ مكانة الدولة على خريطة الاستثمار العالمية، وتعزيز الثقة الدولية في مناخها الاستثماري.**

٣- آليات التنسيق والحوكمة

تُعد حوكمة إجراءات الاستثمار ركيزة أساسية لضمان بيئة أعمال تتسم بالشفافية والكفاءة، حيث تسهم في تنظيم الأدوار بين الجهات الحكومية، وتوحيد الإجراءات، وتبسيط خطوات تأسيس وتشغيل المشروعات بما يعزز ثقة المستثمرين. لذا تعمل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على تطبيق مبادئ الحوكمة لإجراءات الاستثمار داخلياً، وخارجياً وبالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة وذلك على النحو التالي:

- **الحوكمة المؤسسية:** اتخذت الهيئة العديد من الآليات لتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية، لضمان جودة التواصل فيما بين قطاعات وإدارات الهيئة المختلفة وبكافة مستوياتها التنظيمية، حيث تم استحداث إدارة متخصصة في المراجعة الداخلية والحوكمة، تقوم بإجراء مراجعات دورية ومنظمة لكافة إدارات الهيئة، بالإضافة إلى دراسة سرعة استجابة الهيئة لشكاوى المستثمرين والعملاء. هذا فضلاً عن وضع آليات للمتابعة الدورية لضمان الالتزام بالسياسات الاستثمارية بشكل كفء وفعال.
- **حوكمة الإجراءات:** قامت الهيئة بتعزيز حوكمة الإجراءات من خلال توحيد النماذج والإجراءات الداخلية، بهدف ضمان اتساق العمليات الإدارية وتحقيق الانضباط المؤسسي هذا فضلاً عن توثيق جميع الإجراءات لتأكد من أن جميع العمليات متوافقة مع القوانين والتعليمات والسياسات المؤسسية. هذا وقد تم تطبيق مبادئ الشفافية والمسألة في كل إجراءات الاستثمار من خلال مؤشرات لقياس سرعة إنجاز المعاملات وجودة الخدمات المقدمة للمستثمرين بهدف رفع الكفاءة التشغيلية، وبما يضمن تقديم خدمات استثمارية متسقة.
- **الحوكمة الرقمية** : وتم ذلك من خلال استحداث آليات متطورة للتواصل والتنسيق بين الهيئة والجهات التابعة لوزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، وكذلك بين الهيئة وكافة الجهات الحكومية المسؤولة عن استكمال إجراءات الاستثمار ومنح التراخيص، بما يضمن كفاءة وسرعة إنجاز المعاملات الاستثمارية وفي هذا الشأن، اتخذت الهيئة إجراءات التحول الرقمي وتطوير المنصات الإلكترونية التي تربطها بالجهات الحكومية المعنية، وتمكّن المستثمرين من متابعة معاملاتهم والحصول على التراخيص والموافقات في الوقت الفعلي، مما يعزز الشفافية، ويقلل البيروقراطية، ويوفر بيئة استثمارية موثوقة وجاذبة.

ومن أبرز جهود الهيئة في مجال الحوكمة الرقمية ما يلي:

أ- منصة التراخيص الالكترونية https://tracklicence.gafi.gov.eg

- أتمّت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تنفيذ منصة التراخيص الإلكترونية وتم إطلاقها في يونيو ٢٠٢٥، التي تمثل أهم الأدوات التنظيمية الحديثة التي تبنتها الدولة لتطوير بيئة الاستثمار وتحسين كفاءتها، وتوفر المنصة إطارًا رقميًا موحدًا لاستخراج التراخيص والموافقات اللازمة لتشغيل المشروعات، بما يسهم في تبسيط الإجراءات وتقليص الوقت والتكلفة، وضمان أعلى مستويات الشفافية وسهولة المتابعة.
- حيث تمكّن المنصة المستثمرين من تقديم الطلبات، واستكمال المستندات، وسداد الرسوم إلكترونيًا، مع إتاحة متابعة لحظية لحالة الطلب، كما تدعم التكامل المؤسسي والتنسيق الكامل بين الجهات الحكومية المختصة بإصدار التراخيص، ويُعد هذا التطور خطوة جوهرية في تحسين جودة الخدمات الحكومية، وتعزيز التحول الرقمي، وتيسير ممارسة الأعمال، مما يسهم في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ب- منصة الكيانات الاقتصادية (جاري تنفيذها ويتوقع الانتهاء منها نهاية ٢٠٢٦)

تمثل منصة الكيانات الاقتصادية أهم محاور الإصلاح الرقمي والمؤسسي في مجال مناخ الأعمال في مصر؛ إذ تهدف إلى استبدال المنظومة الورقية المتفرقة بنظام موحد وذكي يغطّي دورة حياة المشروع من لحظة تأسيسه وحتى التصفية، وتُعد المنصة واجهة الدولة الرسمية للمستثمرين، وتُجسّد الانتقال من الإجراءات التقليدية إلى نموذج رقمي، مؤسسي، قائم على القواعد، ويمكن مراقبته وتطويره لحظيًا، حيث تغطي المنصة كامل دورة حياة الكيان الاقتصادي، وتشمل ما يلي:

- التأسيس وإنشاء الشركات
- التعديلات والتوسعات
- خدمات ما بعد التأسيس
- إصدار وتجديد التراخيص
- وقف النشاط والتصفية

هذا وقد تم اعتماد آلية Rule-Based Digital Governance وذلك باعتباره محرك قواعد ديناميكي يسمح بتحديث الإجراءات والرسوم فورًا واعتماد التوقيع الإلكتروني والمصادقة الرقمية وربط مباشر مع قواعد بيانات الدولة وسوف يتم رصد متكامل لتلك المنصات وأهدافها الإصلاحية لاحقاً في الجزء الخاص بالإجراءات الإصلاحية.

٣. أنظمة الاستثمار في مصر

تسعى مصر إلى جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية لدعم النمو الاقتصادي، ولتحقيق هذا الهدف تم إصدار تشريعات محفزة، أبرزها قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية. وتُعد الهيئة العامة للاستثمار الجهة الرسمية المختصة بتأسيس الشركات ومنح التراخيص. ويتضمن القانون حوافز وضمانات لحماية المستثمرين من نزع الملكية أو التسعير الإجباري، ويكفل لهم حرية تحقيق الأرباح وتوزيعها، وحق اللجوء إلى لجان فض المنازعات التابعة للهيئة. كما يحدد القانون مجموعة من الأنظمة الاستثمارية المختلفة المتاحة للمشروعات في مصر.

١- نظام الاستثمار الداخلي:

يمثل الاستثمار الداخلي أحد أنظمة الاستثمار المنصوص عليها في قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، ويشمل إقامة وتشغيل المشروعات خارج نطاق المناطق الحرة، مع تمتعها بكامل الحوافز والضمانات الواردة في القانون باستثناء ما يخص نظام المناطق الحرة. وتختص الوزارة بإعداد الخطة الاستثمارية التي تحدد السياسات وأولويات المشروعات بما يتوافق مع خطط التنمية، وتشمل هذه الخطة إعداد خريطة استثمارية تحدد نوعية ونظام الاستثمار ومناطقه الجغرافية وقطاعاته. وتتولى الهيئة العامة للاستثمار تنفيذ الخريطة الاستثمارية بالتعاون مع جهات الدولة، ومراجعتها بشكل دوري. كما تقدم مراكز خدمات المستثمرين خدمات تأسيس الشركات وفروعها، واعتماد مجالس الإدارات والجمعيات، وزيادات رأس المال، وتغيير النشاط وإجراءات التصفية.

وتتمتع المشروعات وفقاً لمواد قانون الاستثمار بحزمة من الضمانات أبرزها:

- السماح للمشروعات الاستثمارية أن تستخدم عمالة أجنبية بنسبة ١٠٪ من إجمالي عدد العاملين بالمشروع ويجوز أن تصل هذه النسبة إلى ٢٠٪ في حالة عدم وجود عمالة وطنية مؤهلة، وللعاملين الأجانب في المشروع الاستثماري الحق في تحويل مستحقاتهم المالية كلها أو بعضها إلى الخارج.
- يحق للمشروعات الاستثمارية الخاضعة لأحكام هذا القانون أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير، ما تحتاج إليه في إنشائها أو التوسع فيها أو تشغيلها من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج والآلات وقطع الغيار ووسائل النقل المناسبة لطبيعة نشاطها، دون حاجه لقيدها في سجل المستوردين.
- يحق لهذه المشروعات أن تصدر منتجاتها دون الحاجة لقيدها في سجل المصدرين.
- منح الإقامة للمستثمرين من غير المصريين طوال مدة المشروع.

فضلاً عن حزمة من حوافز الاستثمار أبرزها:

١- حوافز عامة تتمتع بها جميع المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون، وذلك فيما عدا المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة تشمل:

- تحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة (٢٪) من القيمة وذلك على جميع ما تستورده من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها، وتسري هذه الفئة الجمركية على جميع ما تستورده الشركات والمنشآت التي تعمل في مشروع المرافق العامة من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها او استكمالها.
- تعفى من ضريبة الدمغة، ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها في السجل التجاري.
- تعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة الشركات والمنشآت.

٢- حوافز خاصة حيث تمنح المشروعات الاستثمارية حافزًا استثماريًا خصمًا من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة وفي جميع الأحوال يجب ألا يجاوز الحافز الاستثماري ٨٠٪ من رأس المال المدفوع حتى تاريخ

بدء مزاولة النشاط وتشمل:

- نسبة ٥٠٪ خصمًا من التكاليف الاستثمارية للقطاع (أ) ويشمل المناطق الجغرافية الأكثر احتياجًا للتنمية.
- نسبة ٣٠٪ خصمًا من التكاليف الاستثمارية للقطاع (ب) ويشمل باقي أنحاء الجمهورية وفقًا لتوزيع أنشطة الاستثمار.

٣- تم إضافة مادة جديدة برقم (١١ مكرراً) بمنح المشروعات الاستثمارية وتوسعاتها التي تزاول أحد الأنشطة الصناعية حافزاً استثمارياً نقدياً بالملامح الآتية:

- لا يقل عن نسبة ٣٥٪ ولا يجاوز نسبة ٥٥٪ من قيمة الضريبة المسددة مع الإقرار الضريبي نقدياً على الدخل المتحقق من مباشرة النشاط في المشروع الاستثماري، أو توسعاته بحسب الأحوال.
- ويشترط لمنح الحافز المنصوص عليه في هذه المادة أن يعتمد المشروع، أو توسعاته في تمويله حتى تاريخ بدء مزاولة النشاط على النقد الأجنبي من الخارج بنسبة ٥٠٪ على الأقل من أمواله، وأن يبدأ مزاولة النشاط خلال ست سنوات من تاريخ العمل بهذه المادة، ويجوز مد هذه المدة بحد أقصى ست سنوات بقرار من مجلس الوزراء،
- صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ متضمنا الصناعات والمناطق التي تتمتع بالحافز المنصوص عليه في هذه المادة، ومدد منح الحافز لكل منها وكذا شروط وقواعد وفئات منح الحافز وآليات صرفه.

٤ - حوافز إضافية يجوز منحها بقرار من مجلس الوزراء للمشروعات المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا القانون وذلك على النحو الآتي:

- تحمل الخزانة العامة نسبة لا تزيد على ٥٠٪ من مقابل استهلاك المشروع للمرافق الأساسية لمدة عشر سنوات كحد أقصى.
- تحمل الدولة قيمة ما يتكلفه المستثمر لتوصيل المرافق إلى العقار المخصص للمشروع وذلك بعد التشغيل.
- إعفاء المشروعات المشار إليها من المساهمة في تكاليف إنشاء البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة بنسبة لا تجاوز (٥٠ ٪) منها.
- الإعفاء من مقابل الانتفاع بالأراضي المخصصة لإقامة المشروع لمدة عشر سنوات تبدأ من بداية التشغيل.
- رد نصف قيمة الأرض المخصصة للمشروعات الصناعية في حالة بدء الإنتاج خلال عامين من تاريخ تسليم الأرض.
- تخصيص أراض بالمجان لبعض الأنشطة الاستراتيجية وفقاً للضوابط المقررة قانوناً في هذا الشأن.
- السماح بإنشاء منافذ جمركية خاصة لصادرات المشروع الاستثماري أو وارداته بالاتفاق مع وزير المالية.
- تحمل الدولة لجزء من تكلفة التدريب الفني للعاملين.

٥ – حافز الموافقة الواحدة (الرخصة الذهبية):

- نص القانون في المادة (٢٠) على منح الشركات التي تؤسس لإقامة مشروعات استراتيجية أو قومية موافقة واحدة على إقامة وتشغيل وإدارة المشروع بما في ذلك تراخيص البناء وتخصيص العقارات، وتعد تلك الموافقة نافذة بذاتها دون الحاجة إلى أي إجراء.

شهدت السنوات الأخيرة تفعيل آلية الرخصة الذهبية باعتبارها أحد أهم الأدوات التنفيذية لدعم سرعة تنفيذ المشروعات القومية والاستراتيجية وتحفيز الاستثمار الفعلي على أرض الواقع، وبلغ عدد الرخص الذهبية الممنوحة (٥٠) رخصة لمشروعات في قطاعات متعددة شملت الصناعة الالكترونية والهندسية والسيارات، والطاقة المتجددة، والبتروكيماويات، واللوجستيات، والبنية التحتية، والأمصال واللقاحات، والزراعة والتصنيع الغذائي، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة والفنادق.

٦ - حوافز وتيسيرات إجرائية:

- تنشأ بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وفروعها مراكز خدمات المستثمرين وذلك لتبسيط إجراءات الاستثمار وتيسيرها وسرعه إنجاز معاملات المستثمرين، والقضاء على البيروقراطية وتبسيط الإجراءات الإدارية.
- تحديد توقيتات زمنية لسرعة الانتهاء من الإجراءات، مثل استصدار الموافقات والتصاريح في مده لا تزيد عن ٢٠ يوم بحد أقصي بالإضافة إلى البت في طلب تأسيس الشركات خلال يوم عمل على الأكثر، كما تم منح ممثلو الجهات الإدارية في مركز خدمات المستثمرين سلطة اصدار تلك التراخيص والموافقات.
- استحداث أسلوب مكاتب الاعتماد يمثل نقلة نوعية في آليات وطرق تبسيط وتطوير منظومة الحصول على الموافقات والتصاريح والتراخيص، من خلال الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص.

٢- نظام المناطق الحرة:

المنطقة الحرة هي جزء من الدولة يدخل ضمن حدودها ويخضع لسلطتها الإدارية، ويتم التعامل فيه وفقاً لأحكام ضريبية وجمركية ونقدية خاصة ويسمح بمزاولة كافة الأنشطة المراد الاستثمار بها داخل المناطق الحرة وفقاً للسياسة التي تضعها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وبصفة أساسية الصناعات الموجهة للتصدير للخارج باستثناء صناعات الخمور والمواد الكحولية وصناعات الأسلحة والذخائر والمتفجرات وغيرها مما يرتبط بالأمن القومي. وتعد المناطق الحرة أحد الأنظمة الاستثمارية المميزة التي أولتها الدولة المصرية اهتماما كبيرا لما لها من مردود إيجابي كبير على الأداء الاقتصادي حيث تساهم في تحقيق ما يلي:

- جذب المزيد من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية.
- زيادة الصادرات، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير المزيد من فرص العمل.
- تطوير الاقتصاد الوطني في مصر، من خلال إنشاء العديد من الصناعات التصديرية في المناطق الحرة.
- جذب أحدث النظم التكنولوجية وتوفير فرص عمل جديده، فضلاً عن زيادة النقد الأجنبي.
- تسمح للدولة التي تعمل بها أن يكون لها صلة مباشرة مع الشركات في الدول الأخرى في جميع انحاء العالم إلى جانب المعاملة الخاصة فيما يتعلق بقواعد الواردات، واللوائح الجمركية، والمعاملات النقدية مقارنه بنظم الاستثمار الأخرى.

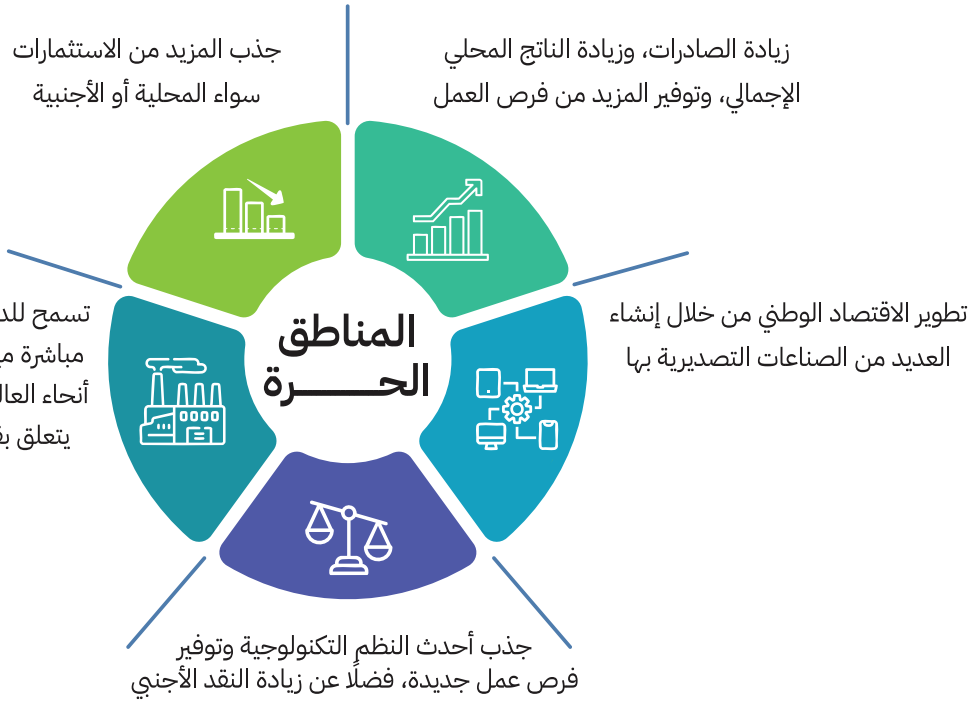

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

الاعفاءات والضمانات والمزايا التي تمنح للمشروع في المناطق الحرة:

- وفرت الدولة ممثلة في الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة كل عوامل النجاح في المناطق الحرة من خلال منظومة متكاملة تتمثل في توفير أفضل المزايا والحوافز والإعفاءات والضمانات إذا ما قورنت بمثيلتها على المستوي الإقليمي. حيث تتمتع بكافة ضمانات الاستثمار المحددة في قانون الاستثمار.
- لا تخضع البضائع التي تصدرها مشروعات المنطقة الحرة إلى خارج البلاد أو تستوردها من خارج البلاد لمزاولة نشاطها للقواعد الخاصة بالاستيراد والتصدير ولا للإجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات والواردات، كذلك لا تخضع للضرائب الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وغيرها من الضرائب والرسوم.
- يكون تصدير مستلزمات الإنتاج من السوق المحلى إلى المشروعات الإنتاجية بالمناطق الحرة وفقًا للقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير المعنى بشئون التجارة الخارجية بالاتفاق مع الوزير المختص ووزير المالية.
- تعفى من الضرائب الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وغيرها من الضرائب والرسوم؛ جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية بجميع أنواعها واللازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمشروعات الموجودة داخل المناطق الحرة بجميع أنواعها ولو اقتضت طبيعة مزاولة هذا النشاط وضروراتها خروجها مؤقتًا من المنطقة الحرة إلى داخل البلاد وإعادتها إليها وذلك بالنسبة إلى الأدوات والمهمات والآلات وفى الحالات وبالضمانات والشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص ووزير المالية.
- تخضع جميع المشروعات التي تستثمر بنظام المناطق الحرة للرقابة الجمركية والضريبية وفقًا للقواعد التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة بالتنسيق مع مصلحتي الجمارك والضرائب المصرية.
- يكون الاستيراد من المناطق الحرة إلى داخل البلاد طبقا للقواعد العامة للاستيراد من الخارج، واستثناء من ذلك، يسمح بدخول المواد والنفايات والمخلفات الناتجة عن أنشطة المشروعات العاملة بالمناطق الحرة إلى داخل البلاد متى كان دخولها إلى البلاد بغرض التخلص منها أو إعادة تدويرها.
- لا تخضع المشروعات داخل المناطق الحرة والأرباح التي توزعها لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية في مصر.
- يمكن منحها حافز الموافقة الواحدة.

وتنقسم المناطق الحرة في مصر إلى مناطق حرة عامة ويبلغ عددها ٩ مناطق موزعة في مختلف أنحاء الجمهورية بإجمالي عدد مشروعات بلغ ١٢٢٤ مشروعاً، ومناطق حرة خاصة وبلغ عددها ٢١٨ مشروعاً حتي يونيو ٢٠٢٥، ويمكن أن تتخذ المشروعات داخل المناطق الحرة العامة أي من الأشكال القانونية المختلفة، ويشترط لإقامة مشروعات المناطق الحرة الخاصة أن يتخذ المشروع شكل شركة مساهمة أو شركة ذات مسئولية محدودة.

ووفقاً للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة فقد بلغ إجمالي عدد المشروعات في المناطق الحرة ١٢٢٤ مشروعًا، منها ١٠٠٦ مشروع في المناطق الحرة العامة و ٢١٨ مشروع في المناطق الحرة الخاصة بإجمالي تكلفة استثمارية ٣٨,٧ مليار دولار، تشمل ٢٢,٩ مليار دولار للمناطق العامة و ١٥,٨ مليار دولار للمناطق الخاصة وإجمالي عمالة تزيد عن ٢٢٨,٣ ألف عامل، موزعة إلى ١٤٤,٧ ألف عامل في المناطق الحرة العامة و ٨٣,٦ ألف عامل في المناطق الحرة الخاصة، وذلك حتي يونيو ٢٠٢٥.

٣- نظام المناطق الاستثمارية / التكنولوجية:

المنطقة الاستثمارية هي مساحة مخصصة لبعض المطورين لإقامة أنشطة استثماريه، وتحدد حدودها بقرار من رئيس الوزراء، والمطور هو الجهة المسئولة عن بناء وتطوير وتنفيذ البنية التحتية للمنطقة، والذي يمكن أن يكون شركة خاصة أو هيئة حكومية، وتعد المناطق الاستثمارية بمثابة نظام استثماري متميز لإصدار التراخيص والموافقات وفقاً لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، وهو نظام يهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في مصر، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع الاستثمارات المحلية وتوفير فرص العمل.

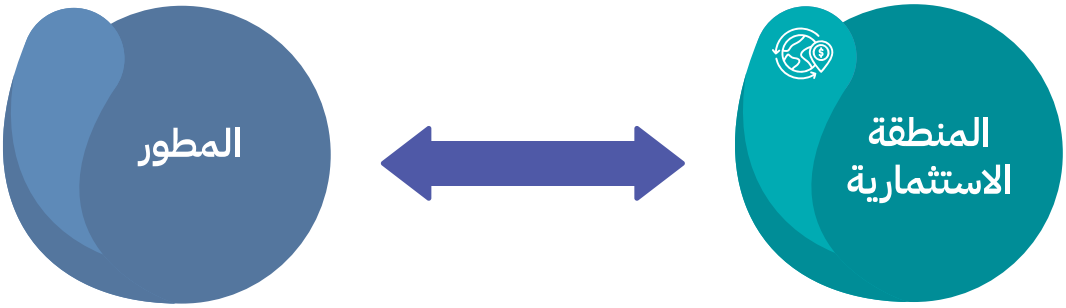

هي منطقة جغرافية محددة المساحة والحدود تخصص لإقامة نشاط معين أو أكثر من الأنشطة الاستثمارية المتخصصة وغيرها من الأنشطة المكملة لها

كل شخص اعتباري يرخص له إنشاء منطقة استثمارية أو إدارتها أو تطويرها أو تنميتها

مصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

ووفقاً للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بلغ عدد المناطق الاستثمارية القائمة ١١ منطقة، تضم ١٦٥٧ مشروع، وتتوزع عل ٦ محافظات، بحجم استثمارات يبلغ ٤ ترليون جنيه مصري، وتوفر نحو مليون فرصة عمل، بينما يوجد ٧ مناطق استثمارية تحت الإنشاء، تضم ١٨٦ مشروعًا، وذلك حتى يونيو ٢٠٢٥.

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

والمنطقة التكنولوجية هي التي تقام في داخلها مشروعات تعمل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتضم المناطق التكنولوجية مقرات لعدد من الشركات المحلية والعالمية العاملة في مجال التعهيد وتصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى الشركات المتخصصة في تصميم وتصنيع الإلكترونيات، حيث توفر هذه المناطق بيئة مثالية لنمو الأعمال، إلى جانب تقديم حوافز استثمارية ودعم لوجستي ومالي.

ويعد التوسع في إنشاء المناطق التكنولوجية جزءًا من رؤية الدولة لتهيئة بيئة أعمال حديثة ومحفزة على الابتكار، قادرة على دعم رواد الأعمال، وخلق فرص عمل جديدة في محافظات خارج نطاق القاهرة الكبرى، بما يعزز من العدالة التنموية ويقلل الفجوة الرقمية بين المحافظات. حيث تم تنفيذ ٧ مناطق تكنولوجية حتى الآن، تقع في المعادي، مدينة برج العرب بمحافظة الإسكندرية، ومدينة أسيوط الجديدة بمحافظة أسيوط، ومدينة السادات بمحافظة المنوفية، ومدينة بني سويف الجديدة بمحافظة بني سويف، والمنطقة التكنولوجية لوكالة الفضاء المصرية.

ضمانات وحوافز الاستثمار الممنوحة للمناطق الاستثمارية والتكنولوجية

وفق المادة (٢٨) من قانون الاستثمار تسري على المشروعات العاملة داخل المناطق الاستثمارية والتكنولوجية، أحكام البابين الأول والثاني من هذا القانون ويشمل ذلك الضمانات والحوافز العامة والخاصة والاضافية – المشار إليها في نظام الاستثمار الداخلي، فضلاً عن التمتع بالمزايا والحوافز التالية:

- يتولى مجلس إدارة المنطقة الاستثمارية بوضع خطة عمل المنطقة وضوابط ومعايير مزاولة نشاطها دون الرجوع لأي جهات خارجية.
- يختص مجلس إدارة المنطقة الاستثمارية بالموافقة على المشروعات داخل المنطقة.
- يتولى المكتب التنفيذي للمنطقة إصدار كافة التصاريح والموافقات والتراخيص اللازمة لإقامة المشروعات داخل المناطق الاستثمارية ومزاولة نشاطها.
- يختص رئيس مجلس إدارة لمنطقة الاستثمارية بالترخيص لمشروعات بمزاولة نشاطها، ويكتفي بهذا الترخيص عند التعامل مع كافة أجهزة الدولة دون الحاجة لقيد المشروع بالسجل الصناعي.
- لا يجوز لأي جهة إدارية بخلاف الهيئة العامة للاستثمار اتخاذ أي إجراءات داخل المناطق لاستثمارية أو المشروعات العاملة داخلها إلا بعد موافقة الهيئة.
- تسري على مشروعات المناطق الاستثمارية القواعد الخاصة بالسماح الجمركي المؤقت والدروباك الواردة بالقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لذلك.
- يمكن منحها حافز الموافقة الواحدة.

وبالإضافة إلى الضمانات والحوافز السابقة تنص المادة (٣٢) من قانون الاستثمار علي تمتع المناطق التكنولوجية بالمزايا التالية:

- تتمتع المشروعات المقامة في المناطق التكنولوجية بالحوافز الخاصة المنصوص عليها في المادة (١١) – السابق الإشارة إليها في نظام الاستثمار الداخلي - من هذا القانون.
- لا تخضع جميع الأدوات والمهمات والآلات اللازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمشروعات المتواجدة داخل المناطق التكنولوجية بجميع أنواعها للضرائب والرسوم الجمركية.
- لا تخضع جميع الأدوات والآلات اللازمة للعمل داخل المشروعات بالمنطقة التكنولوجية للضرائب والرسوم الجمركية المفروضة داخل أراضي جمهوريه مصر العربية.

٤. اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر

١- التطورات العالمية و الإقليمية في الاستثمار الأجنبي المباشر

١- التحولات الاقتصادية العالمية وأثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يشهد الاقتصاد العالمي مرحلة من عدم الاستقرار منذ بداية عام ٢٠٢٥، نتيجة السياسات التجارية والحمائية الجديدة في عدد من الدول الكبرى، وهو ما أدى إلى تباطؤ النمو وارتفاع حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية.

قبل تغير السياسات التجارية، كما تشير التقديرات إلى احتمال انخفاض النمو إلى ٢,٦٪ بنهاية ٢٠٢٥ إذا استمرت الضغوط الحالية على الاقتصاد العالمي.

كما يُتوقع أن يسجل نمو الاقتصادات المتقدمة نحو ١,٦٪ فقط خلال ٢٠٢٥-٢٠٢٦، بينما لن يتجاوز نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ٤٪، في ظل استمرار اختناقات سلاسل الإمداد وارتفاع الأعباء على المالية العامة.

٢- اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا

سجّل الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ارتفاعًا طفيفًا بنسبة ٤٪ في ٢٠٢٤ ليصل إلى ١,٥١ تريليون دولار، إلا أن هذا التحسّن مصطنع نتيجة معاملات مالية مؤقتة

شكل ٣ توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي وفق تقرير أفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر ٢٠٢٥

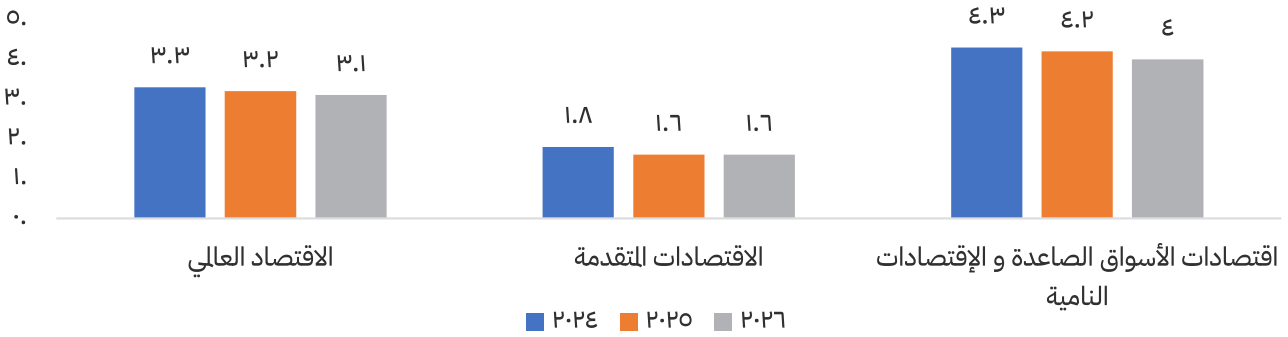

المصدر: صندوق النقد الدولي – تقرير أفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر ٢٠٢٥

ووفقا للتقرير فمن المتوقع أن يتراجع معدل النمو العالمي من ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٤ إلى ٣,٢٪ في ٢٠٢٥ ثم إلى ٣,١٪ في ٢٠٢٦، وهي توقعات أكثر تحفظًا مقارنة بإصدار يوليو من التقرير، وأقل من المسار المتوقع داخل بعض الاقتصادات الأوروبية. وبعد استبعاد هذه التدفقات غير المستقرة، يتضح أن التدفقات الحقيقية تراجعت بنسبة ١١٪ إلى ١,٤٩ تريليون دولار، وللعام الثاني على التوالي يشهد الاستثمار العالمي انخفاضًا مزدوج الرقم.

شكل ٤ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

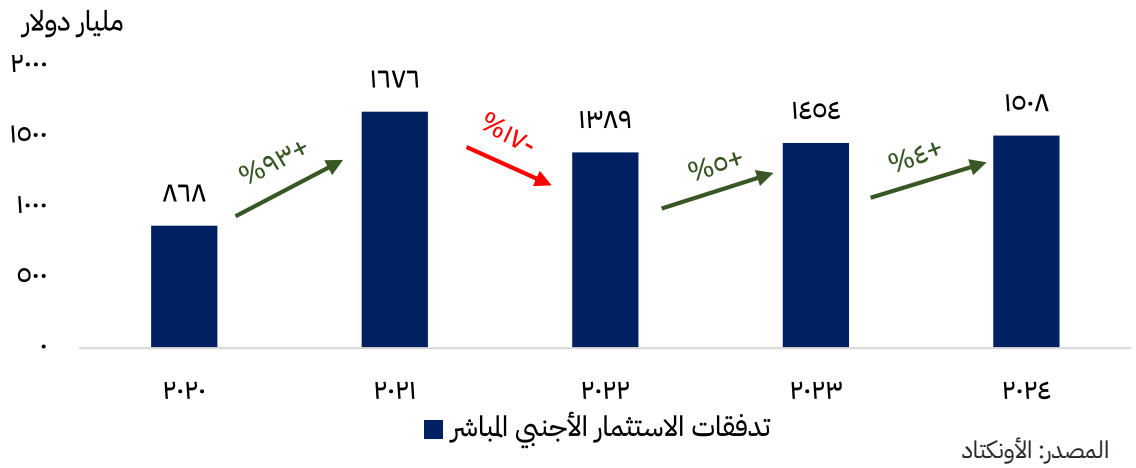

المصدر: الأونكتاد

شكل ٥ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التكتلات الاقتصادية والمناطق (بالمليار دولار)

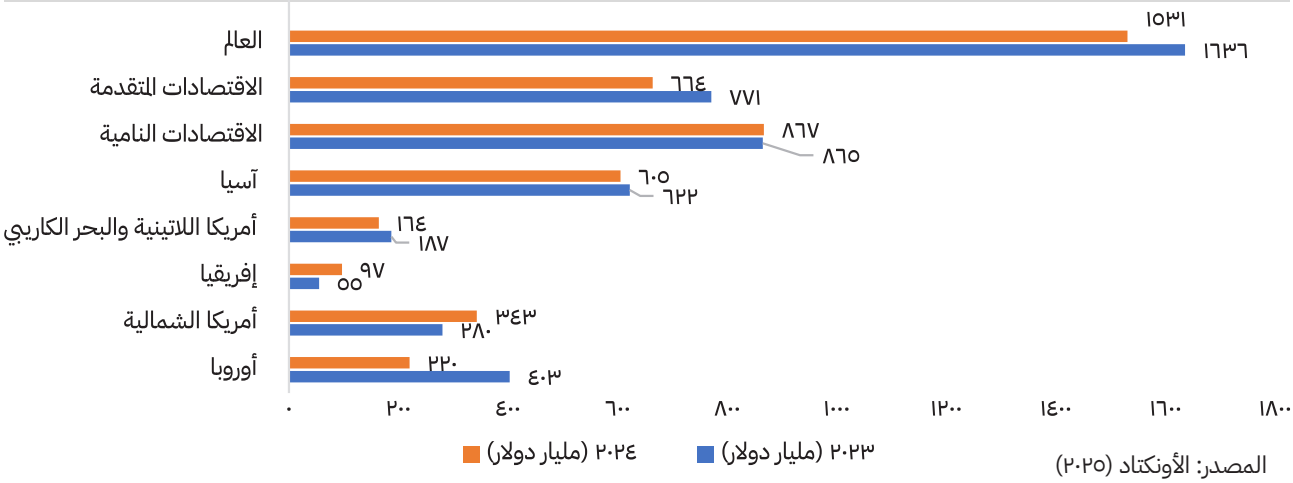

المصدر: الأونكتاد (٢٠٢٥)

٣- تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا

شهدت أفريقيا خلال عام ٢٠٢٤ انتعاشًا استثنائيًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ إذ ارتفعت بنسبة ٧٥٪ لتسجل نحو ٩٧ مليار دولار، وهو أعلى مستوى منذ سنوات، بما يمثل ٦٪ من إجمالي التدفقات العالمية (مقابل ٤٪ في ٢٠٢٣)، و١١٪ من التدفقات إلى الدول النامية (مقابل ٦٪ في العام السابق)، ويُعزى جانب كبير من هذه القفزة إلى مشروع مدينة رأس الحكمة في مصر، الذي مثَّل أحد أكبر المشروعات الاستثمارية في العالم خلال ٢٠٢٤، وحتى بعد استبعاد هذا المشروع، ظل أداء القارة إيجابيًا، إذ سجلت التدفقات نحو ٦٢ مليار دولار، بزيادة قدرها ١٢٪، وهو ما يعادل نحو ٤٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي.

٤- مكانة مصر في خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا

وفقًا لتقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٥ فقد برزت مصر كنموذج صاعد في خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر؛ إذ قفزت من المركز ٣٢ عالميًا في عام ٢٠٢٣ إلى المركز التاسع في عام ٢٠٢٤، لتصبح ضمن أكبر عشر وجهات استثمارية عالميًا — وهي واحدة من أسرع القفزات في تاريخ التقرير.

شكل ٦ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي أكبر ١٠ اقتصادات مضيفة (بالمليار دولار) (#) = ترتيب الدولة في عام ٢٠٢٣

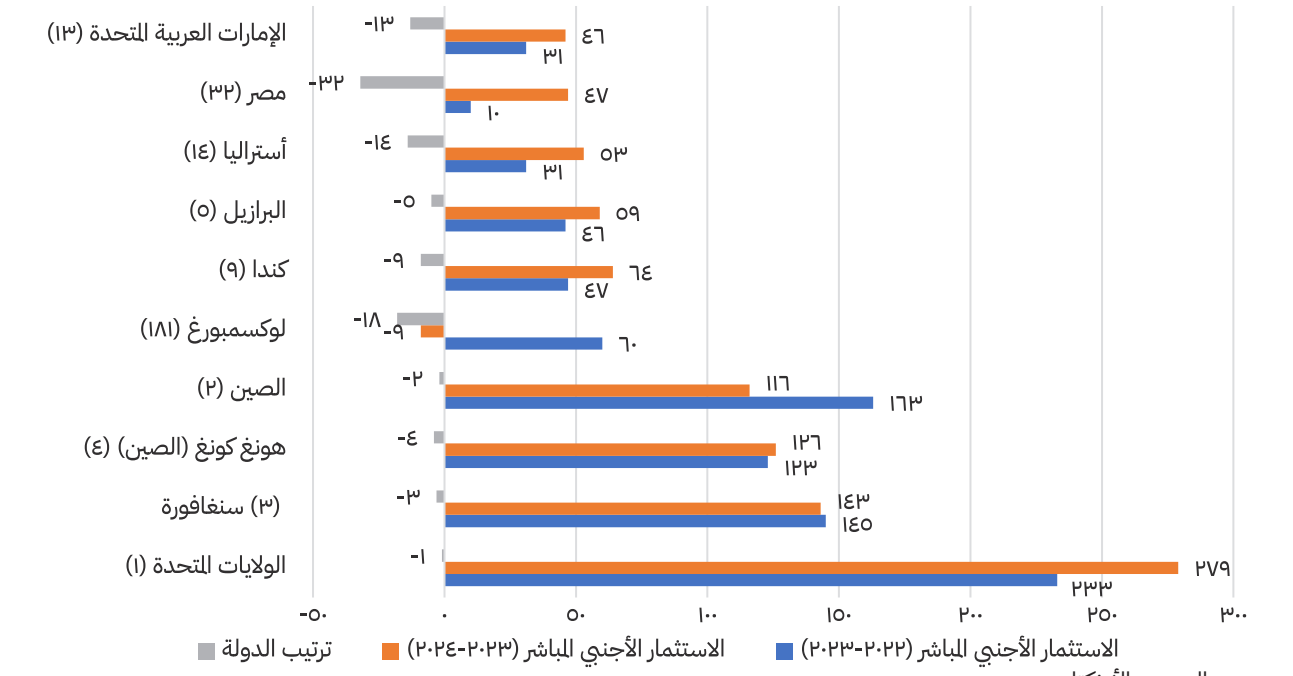

المصدر: الأونكتاد

غير أن أهمية هذا التحول لا تكمن في التقدم في الترتيب فحسب، بل في أنه يمثّل إشارة واضحة إلى بدء استعادة ثقة المستثمر الدولي في الاقتصاد المصري، وقدرته على التحول إلى منصة إقليمية للاستثمار في ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

ومن هنا، تبرز ضرورة البناء على هذا الزخم وتحويل هذا الأداء الاستثنائي إلى مسار تنموي مستدام يركز على:

- تعميق النشاط الإنتاجي والتصنيعي
- توسيع دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو
- توجيه التدفقات الاستثمارية نحو قطاعات عالية القيمة المضافة
- تعزيز الربط بالأسواق الإقليمية

٢- وضع الاستثمار المحلي وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (٢٠١٥/٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٤/٢٠٢٥)

شهد عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تحولًا واضحًا في هيكل الاستثمار بمصر، حيث ارتفع الاستثمار الخاص، مسجلًا أعلى مستوى خلال خمس سنوات، لتصل حصته إلى ٥٧٪ بما يعكس انتقالًا تدريجيًا نحو نموذج يقوده القطاع الخاص. ويأتي هذا التطور متسقًا مع سياسات الحكومة لترشيد الإنفاق العام وحوكمة الاستثمارات العامة وتوجيهها للمشروعات ذات الأولوية، مقابل فتح المجال أمام القطاع الخاص للتوسع.

١- الاتجاه العام لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

شهد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر اتجاهًا تصاعديًا واضحًا خلال الفترة من ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢٠٢٤/٢٠٢٥؛ إذ عكست البيانات تحسنًا تدريجيًا في شهية المستثمرين تجاه السوق المصرية بعد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، وبينما سُجِّل تراجع ملحوظ خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠/٢٠٢١ حيث انخفض صافي التدفقات من ٨,٢٤ مليارات دولار إلى ٥,٢١ مليارات دولار – وهو أدنى مستوى خلال هذه الفترة– فإن هذا التراجع اتسم بطبيعة مؤقتة، وجاء في سياق صدمات عالمية متزامنة مرتبطة بالجائحة واضطرابات الأسواق الدولية.

بدءًا من ٢٠٢١/٢٠٢٢، استعادت صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مسارها الصاعد تدريجيًا، لتبلغ ١١,٠٦ مليار دولار في ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (بعد استبعاد الأثر الاستثنائي لصفقة رأس الحكمة البالغة ٣٥ مليار دولار)، ثم واصلت التحسن لتصل إلى ١٢,٢ مليار دولار في ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وهو أعلى مستوى لصافي التدفقات خلال الفترة. ويُبرز هذا المسار قدرة الاقتصاد المصري على إعادة بناء ثقة المستثمرين في فترة زمنية نسبية قصيرة، مستندًا إلى استقرار نسبي في المؤشرات الكلية، وتحسن الإطار التنظيمي، وتزايد وزن التوسعات الاستثمارية في إجمالي التدفقات الواردة.

شكل ٧ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليار دولار)

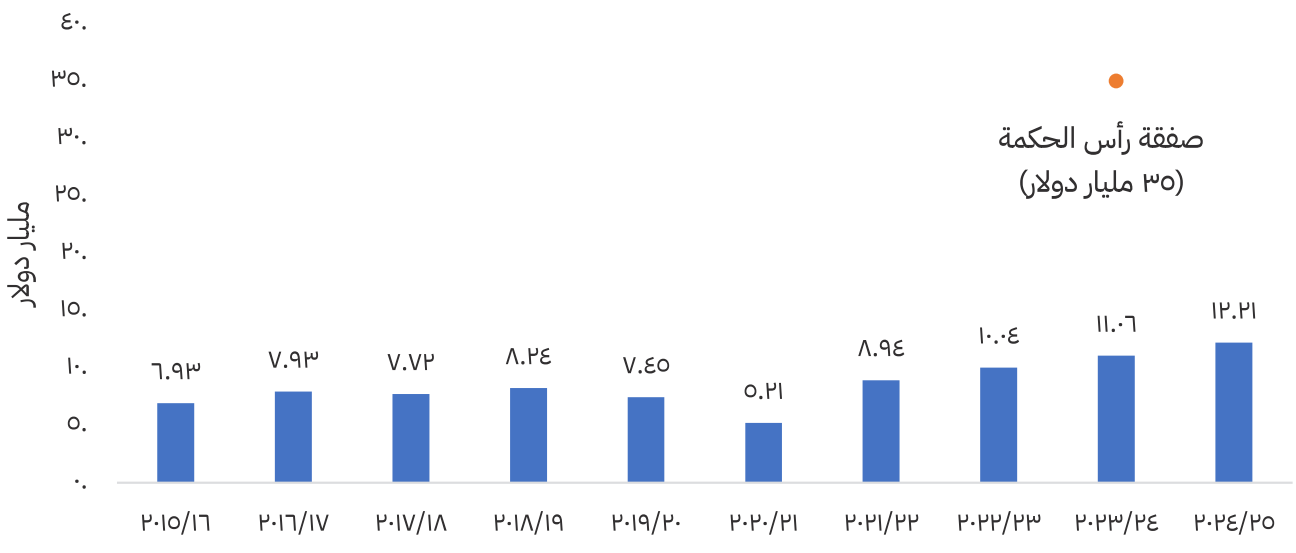

المصدر: البنك المركزي المصري

٢- حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل والخارج

شكل ٨ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل Inflows والخارج Outflows (بالمليار دولار)

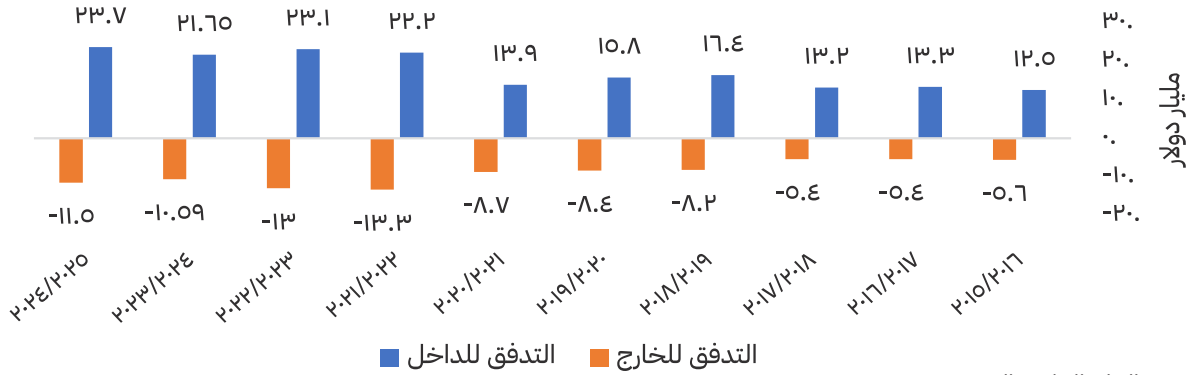

المصدر: البنك المركزي المصري

يُظهر الرسم البياني لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (للداخل والخارج) اتجاهًا تصاعديًا واضحًا خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥–٢٠٢٥/٢٠٢٤؛ إذ ارتفعت التدفقات للداخل من ١٢,٥ مليار دولار إلى ٢٣,٧ مليار دولار، مع قفزة محورية في ٢٠٢٢/٢٠٢١ واستمرار الأداء القوي بعدها. وفي المقابل، زادت التدفقات للخارج من –٥,٦ مليارات دولار إلى –١١,٥ مليار دولار، إلا أن نمو التدفقات للداخل ظل أعلى بشكل واضح من معدل نمو التدفقات للخارج، وهو ما انعكس في تحسن صافي التدفقات الكلي

٣- تطور مكوّنات صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

- تشير بيانات البنك المركزي إلى تحسّن واضح في جودة الاستثمار الأجنبي خلال السنوات السبع الماضية، مع تحول التدفقات نحو الاستثمارات طويلة الأجل والتوسعات الرأسمالية بدلًا من صفقات بيع الأصول والتدفقات قصيرة الأجل.
- ارتفع نصيب الأرباح المعاد استثمارها والتوسعات الرأسمالية ليصبحا المكوّن الأكبر من التدفقات في ٢٠٢٥/٢٠٢٤، ما يدل على توسّع الشركات الأجنبية العاملة في مصر وزيادة التزامها بالسوق المحلي.
- شهد قطاع البترول والغاز تحولًا مهمًا، منتقلًا من صافي تدفقات للخارج بين ٢٠٢١/٢٠٢٠ و٢٠٢٤/٢٠٢٣ إلى تدفقات إيجابية للداخل في ٢٠٢٥/٢٠٢٤، بما يعكس عودة الثقة وبدء دورة استثمارية جديدة.
- تراجع الاعتماد على صفقات الدمج والاستحواذ، مقابل ارتفاع اهتمام غير المقيمين بشراء العقارات، مما يشير إلى زيادة الطلب على الأصول العقارية المصرية كأداة للتحوط وحفظ القيمة.

شكل ٩ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للمكون (بالمليار دولار)[١]

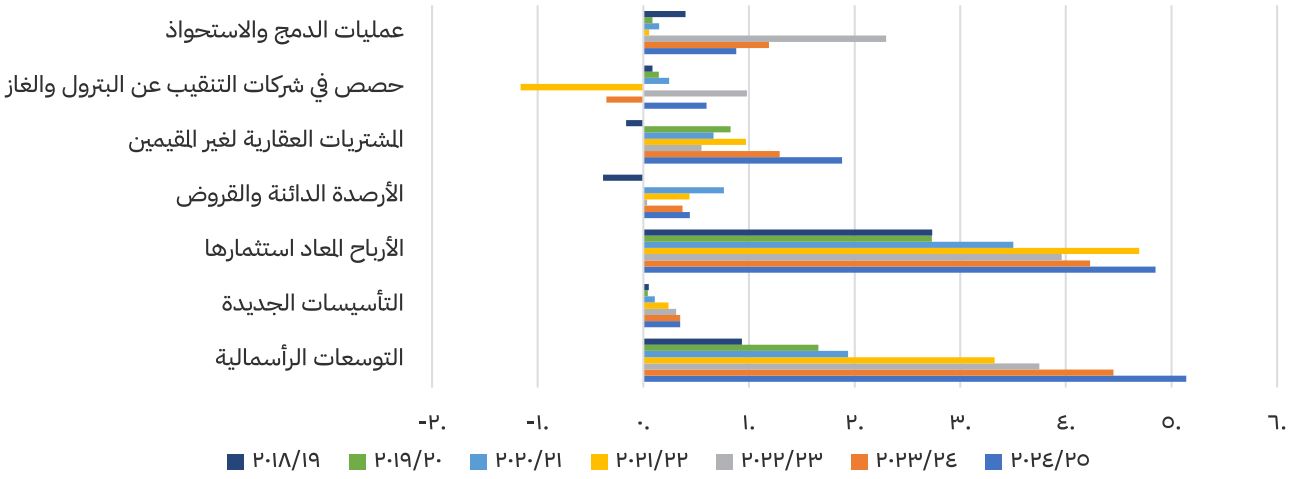

المصدر: البنك المركزي المصري

٤- التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تشير البيانات القطاعية لعام ٢٠٢٥/٢٠٢٤ إلى حدوث تحول نوعي في خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر؛ حيث لم يعد التركّز قاصرًا على القطاعات التقليدية، بل بدأت قطاعات خدمية وتقنية في الظهور كمحركات رئيسية لجذب التدفقات الاستثمارية.

شكل ١٠ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للقطاع (بالمليار دولار)[٢]

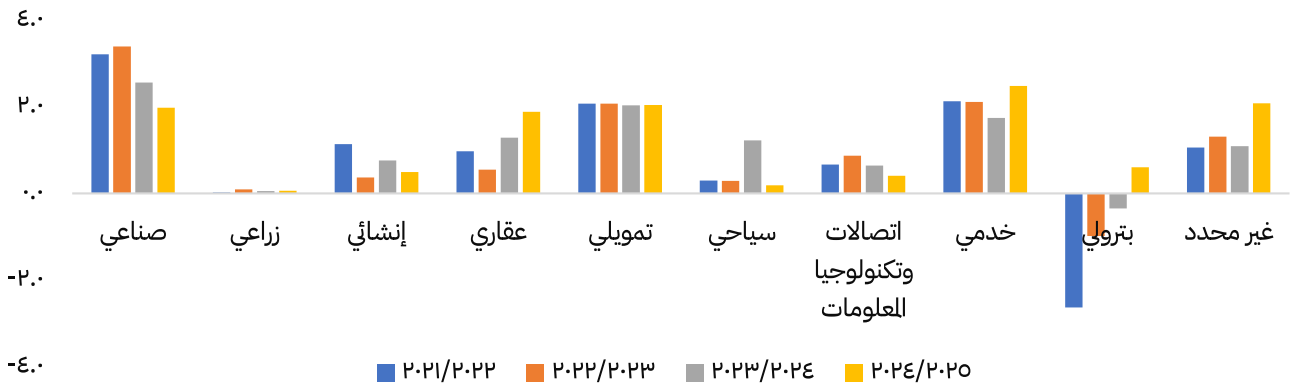

المصدر: البنك المركزي المصري

فقد ارتفعت مساهمة القطاع الخدمي إلى نحو ٢٠٪ من صافي التدفقات الواردة، متجاوزًا القطاع التمويلي الذي جاء في المرتبة الثانية بنسبة تقارب ١٧٪. ويعكس هذا التطور تنامي الطلب على الخدمات المالية، وإدارة الأعمال، والخدمات الرقمية واللوجستية، وهو ما يتسق مع توجهات الاقتصاد العالمي نحو "اقتصاد الخدمات" و"الاقتصاد المعرفي".

وفي الوقت ذاته، سجل القطاع الصناعي نحو ١٦٪ من التدفقات، متراجعًا نسبيًّا مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن مكوناته بدأت تشهد تحولات مهمة نحو الصناعات ذات القيمة المضافة مثل الصناعات الغذائية، والمعدات، والإلكترونيات، وهو ما يعكس اتجاهًا تدريجيًا نحو تصنيع موجه للتصدير وربط الصناعات المحلية بسلاسل القيمة الإقليمية والدولية.

١ تم تعديل المنهجية المستخدمة لحصر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ٢٠١٩ بغرض حصر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي ترد في شكل أرباح معاد استثمارها وقروض عينية، وعليه قامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالتنسيق مع البنك المركزي بداية من عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بتعديل توزيع بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتوضح قيمة بند الأرباح المعاد استثمارها وبند الأرصدة الدائنة والقروض.

٢ أتاح البنك المركزي بيانات التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام ٢٠٢٢/٢٠٢١. وبند «غير محدد» يشير الى التدفقات التي لم يتم تصنيفها ضمن قطاع اقتصادي محدد.

وتبرز البيانات أيضًا أن الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية والمشروعات الخدمية التكنولوجية بدأت تكتسب زخمًا تصاعديًا، وهو ما يشير إلى دخول مصر في مرحلة جديدة من التحول الاقتصادي نحو الأنشطة الأكثر ديناميكية والأقل تأثرًا بدورات الاقتصاد التقليدية.

شكل ١١ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لمساهمة القطاع لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥

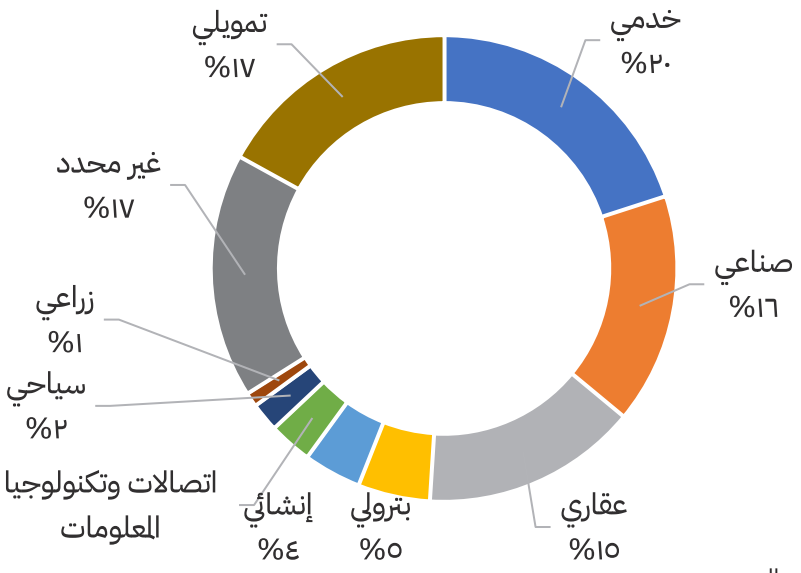

المصدر: البنك المركزي المصري

٥- التوزيع الجغرافي لمصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تُظهر البيانات الصادرة عن البنك المركزي المصري أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة ٢٠٢٢/٢٠٢١ – ٢٠٢٥/٢٠٢٤ اتسمت بتنوع ملحوظ في مصادرها الجغرافية، مع حفاظ بعض الشركاء الاستراتيجيين على موقعهم المتقدم ضمن قائمة أهم المستثمرين في السوق المصرية.

تتصدر الإمارات العربية المتحدة الدول الأكثر استثمارا في مصر خلال اجمالي الفترة وذلك رغم استبعاد صفقة رأس الحكمة التي تم ابرامها في ٢٠٢٣/٢٠٢٤ والتي تقدر قيمتها بـ ٣٥ مليار دولار. وقد بلغ متوسط صافي التدفقات السنوية الواردة من دولة الامارات ٢,٧ مليار دولار خلال الفترة ٢٠٢٢/٢٠٢١ – ٢٠٢٥/٢٠٢٤.

ويُعزى ذلك إلى عمق العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتنامي الاستثمارات الإماراتية في قطاعات التطوير العقاري والطاقة والخدمات واللوجستيات.

إلى جانب ذلك، واصلت دول الاتحاد الأوروبي حضورها الاستثماري في القطاعات الصناعية والخدمية، فيما برزت دول آسيوية مثل الصين، الهند، وسنغافورة كمصادر متنامية للاستثمار خاصة في القطاعات المرتبطة بالصناعات التحويلية والاقتصاد الرقمي، إلى جانب اهتمام متزايد من شركات أمريكية وأوروبية بالمشروعات التكنولوجية ومشروعات الطاقة المتجددة.

شكل ١٢ الدول الأكثر استثمارا وفقاً لصافي التدفقات في ٢٠٢٤/٢٠٢٥ (مليار دولار)[٣]

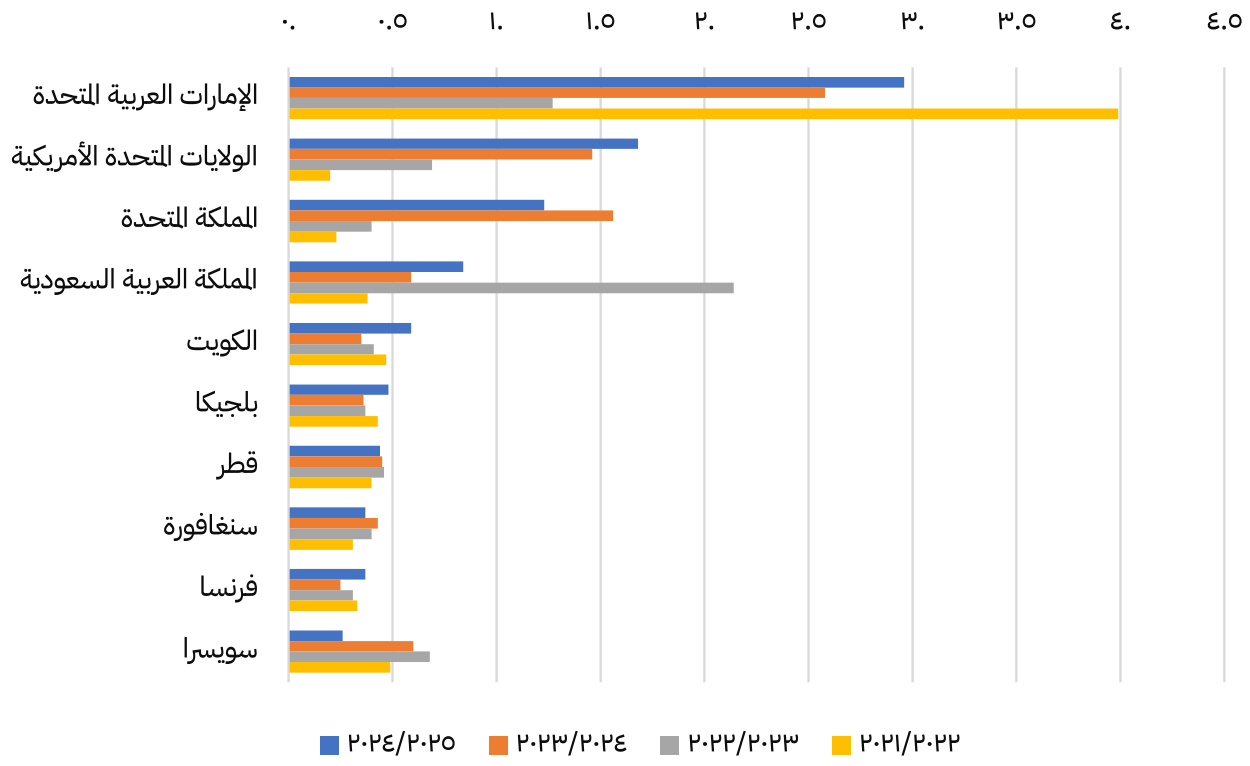

المصدر: البنك المركزي المصري

٦- ملخص اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

- تعكس بيانات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ – ٢٠٢٥/٢٠٢٤ أن مصر انتقلت تدريجيًا من مرحلة **تصحيح المسار** إلى مرحلة **ترسيخ الجاذبية الاستثمارية**؛ حيث لم يقتصر التحسن على حجم التدفقات فحسب، بل شمل نوعيتها ومصادرها ومكوّناتها القطاعية والجغرافية، بما يشير إلى تحسّن جوهري في **ديناميكيات الاستثمار الأجنبي المباشر** داخل السوق المصرية.

- ارتفعت التدفقات الداخلة من **١٢,٥ مليار دولار** في ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى **٢٣,٧ مليار دولار** في ٢٠٢٥/٢٠٢٤، وهو ما يؤكد قدرة الاقتصاد المصري على الحفاظ على مسار استثماري صاعد رغم التحديات العالمية. كما أن عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مثّل نقطة انعطاف إيجابية، شهد بعدها السوق المصرية دخول مرحلة توسّع استثماري.

- على الرغم من ارتفاع التدفقات للخارج بوتيرة معتدلة، فإن نمو التدفقات للداخل كان أعلى بوضوح، ما أسهم في تعزيز صافي التدفقات خلال الفترة، ليبلغ **١٢,٢ مليار دولار في ٢٠٢٤/٢٠٢٥** — وهو أعلى مستوى خلال العشر سنوات الأخيرة، وهذه النتيجة تعكس تحسن صورة مصر كوجه استثمارية، وزيادة صافي الموارد الدولارية الموجهة للاقتصاد المحلي.

- بدأت بنية الاستثمار الأجنبي المباشر تتحول من الاعتماد على الاستثمارات الأولية قصيرة الأجل إلى **استثمارات طويلة الأجل ومعاد استثمارها داخل السوق المصرية**. فقد ارتفع نصيب **الأرباح المعاد ضخّها والتوسعات الرأسمالية** خلال آخر ست سنوات، ما يؤكد تحوّل المستثمرين من "دخول سوق" إلى "التمركز داخل سوق" — وهو مؤشر رئيس على ارتفاع مستوى الثقة.

- تكشف بيانات ٢٠٢٥/٢٠٢٤ عن تحول تدريجي في هيكل الاستثمار، حيث ارتفع نصيب القطاع الخدمي إلى **٢٠٪** من إجمالي التدفقات، وبلغ

٣ أتاح البنك المركزي بيانات التوزيع الجغرافي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

القطاع التمويلي نحو **١٧٪**، بينما تراجعت مساهمة القطاع الصناعي إلى **نحو ١٦٪**، هذا التغير يشير إلى انتقال تدريجي نحو **أنشطة خدمية ورقمية** ذات مرونة أعلى وقيمة مضافة متنامية، خصوصًا في مجالات التكنولوجيا اللوجستية، الأنشطة الرقمية، والخدمات التصديرية.

- رغم احتفاظ الإمارات العربية المتحدة بموقعها كأكبر مصدر منفرد للاستثمار (بمتوسط **٢,٧ مليار دولار سنويًا** خلال الفترة ٢٠٢١/٢٠٢٢ وحتى ٢٠٢٤/٢٠٢٥، فإن الخريطة الاستثمارية المصرية اتسعت لتشمل شركاء من أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية، ما يشير إلى تحوّل مصر من "سوق جاذبة لمصدر واحد" إلى **منصة إقليمية متكاملة ضمن سلاسل القيمة العالمية**.

٣- مقارنة إقليمية ودولية لأداء الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

١. تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي عالميا ونصيب مصر منها ٢٠١٥-٢٠٢٤

شكل ١٣ تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي عالميا ونصيب مصر منها ٢٠١٥-٢٠٢٤

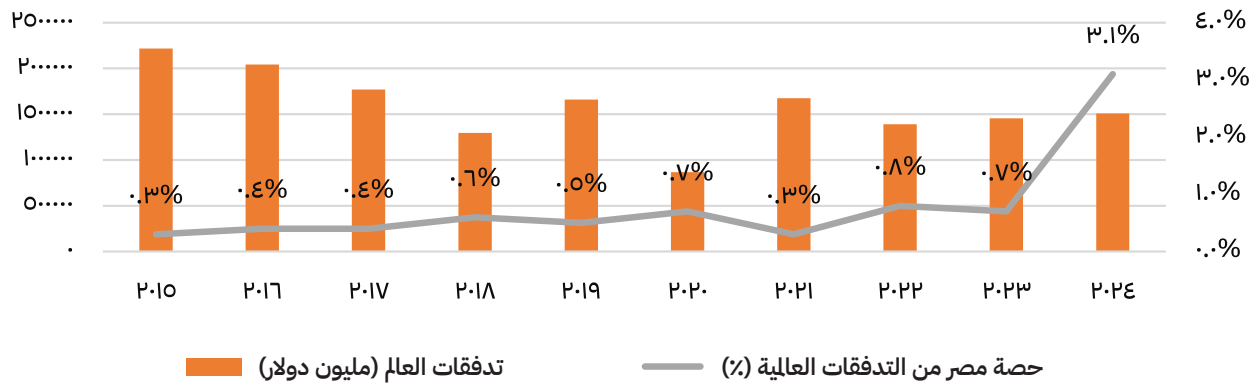

المصدر: الأونكتاد

يشير الرسم إلى أن التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر شهدت تراجعًا واضحًا بعد عام ٢٠١٦، ثم انخفضت بشدة في عام ٢٠٢٠ متأثرة بتداعيات جائحة كورونا. وعلى الرغم من التعافي النسبي خلال الفترة ٢٠٢١–٢٠٢٣، إلا أن مستويات التدفقات لم تعد إلى ما كانت عليه قبل الجائحة، مما يعكس استمرار حالة عدم اليقين في البيئة الاستثمارية العالمية. هذا الوضع يُظهر أن الاقتصاد العالمي لا يزال في مرحلة تعافٍ غير مكتمل، وأن المنافسة على جذب الاستثمارات أصبحت أشد من أي وقت مضى.

توضح البيانات أن حصة مصر من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر شهدت تطورًا تدريجيًا خلال الفترة ما بين ٢٠١٥ و٢٠٢٣، حيث ارتفعت من حوالي ٠,٣٪ في منتصف العقد لتصل إلى نحو ٠,٨٪ في عام ٢٠٢٢، وهو ما يعكس تحسنًا في القدرة على جذب الاستثمارات في ظل منافسة عالمية متزايدة وتباطؤ ملحوظ في تدفقات الاستثمار الدولي.

في ظل هذا التباطؤ العالمي، يبرز أداء مصر في عام ٢٠٢٤ باعتباره تحولًا نوعيًا مهمًا؛ إذ ارتفعت حصتها من التدفقات العالمية إلى ٣,١٪ بعد أن ظلت خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣ في نطاق ضيق لم يتجاوز ٠,٨٪.

٢. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٥-٢٠٢٤

يُظهر الشكل أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر اتسمت بالاستقرار النسبي خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩، حيث تراوحت بين ٢٪ و٣٪ تقريبًا، ثم تراجعت بشكل ملحوظ في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ متأثرة بتداعيات جائحة

كورونا العالمية لتصل إلى أدنى مستوياتها عند ١,٢٪. ومع بدء التعافي في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، عادت النسبة للارتفاع تدريجيًا، مما يعكس استعادة تدريجية لثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري. أما في عام ٢٠٢٤، فقد شهدت النسبة تحولًا نوعيًا غير مسبوق بتجاوزها ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي (مدفوعاً بصفقة رأس الحكمة).

شكل ١٤ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٥-٢٠٢٤

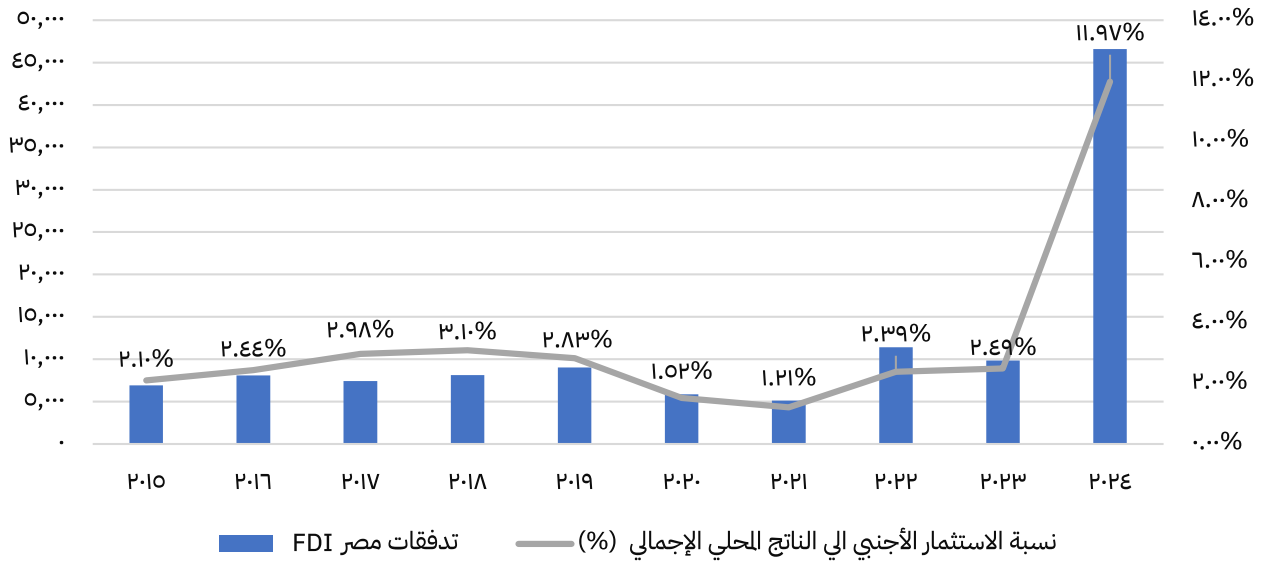

المصدر: البنك الدولي – الأونكتاد

٥. آليـات الترويــج

- تلعب هيئات الترويج للاستثمار دورًا محوريًا في دعم التنمية الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات المباشرة عالية الجودة في القطاعات المستهدفة. وتشير التقديرات الدولية إلى أن مساهمة هيئات الترويج يمكن أن تصل إلى نحو ٤٥٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن كل دولار يُنفق على الترويج يحقق عائدًا قدره ١٨٩ دولارًا، إلى جانب خلق فرصة عمل واحدة لكل ٧٨ دولارًا يتم إنفاقه على جهود الترويج.
- وفي مصر، تضطلع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالدور الرئيس في الترويج للاستثمار، بالإضافة إلى مهامها الأخرى المتعلقة بتيسير مناخ الاستثمار، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإدارة المناطق الحرة والاستثمارية. وتهدف الهيئة إلى ترسيخ موقع مصر كمركز إقليمي لسلاسل الإمداد والاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين الصورة الذهنية عن بيئة الاستثمار المصرية.
- وتؤكد التجارب الدولية أن فعالية هيئات الترويج ترتبط بعدة عوامل رئيسية، تشمل:
  - اتساق الاستراتيجية الترويجية مع استراتيجية الحكومة.
  - التركيز القطاعي وفق أولويات واضحة.
  - مواءمة الهيكل التنظيمي للهيئة مع ا ختصا صا تها .
  - قوة التنسيق مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص.
  - مستوى الاستقلالية في أداء المهام.
- وانطلاقًا من هذه الأسس، اتخذت الهيئة العامة للاستثمار عدة خطوات لتعزيز دورها الترويجي، من أهمها:
  - إعداد استراتيجية الترويج للاستثمار في إطار استراتيجية الهيئة ٢٠٢٣، المتسقة مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة.
  - مراجعة الهيكل التنظيمي للهيئة واعتماده رسميًا في عام ٢٠٢٥ بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.
  - التعاون مع البنك الدولي لتحديد القطاعات المستهدفة وفق منهجية علمية أسفرت عن تحديد (٨) قطاعات جاهزة للترويج و(٥) قطاعات طموحة بحاجة لإصلاحات مُحددة قبل جذب الاستثمار.
  - ترسيخ نهج الحوار والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتعزيز التكامل المؤسسي مع الجهات الحكومية ذات الصلة.

أمثلة على الحوار والشراكة بين الهيئة والقطاع الخاص

- التعاون والتنسيق الذي تم من جانب الهيئة من ناحية والجهات الحكومية والقطاع الخاص من ناحية أخرى في صياغة استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد القطاعات المستهدفة.
- التنسيق والتعاون الكامل والمستمر بين الهيئة والجهات الحكومية في وجود مشاركة فعالة من القطاع الخاص ومجتمع الأعمال في الوقوف على تحديات مناخ الاستثمار في مصر علاوة على صياغة مصفوفة الإصلاحات الموجبة لتحسين مركز مصر في تقرير جاهزية الأعمال ضمن أعمال اللجنة الوطنية لتقرير جاهزية الأعمال.
- ما يتم من عقد لقاءات وورش عمل دورية مع القطاع الخاص ومجتمع الأعمال للتعرف على مرئياتهم ومقترحاتهم والتحديات التي تواجههم في ممارسة أعمالهم.
- قيام الهيئة بإتاحة قيام القطاع الخاص بنشر الفرص الاستثمارية الخاصة به على الخريطة الاستثمارية للهيئة.

ولتحقيق أهدف الهيئة في الترويج للاستثمار تقوم استراتيجية الهيئة وخطة عملها على المحاور والأدوات الترويجية الآتية:

١- الترويج للفرص الاستثمارية من خلال الخريطة الاستثمارية:

- تُعد الخريطة الاستثمارية أداة تكنولوجية رئيسية تعتمد عليها الهيئة في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي، وتم تطويرها عبر ثلاثة إصدارات منذ ٢٠١٨، بينما يضم الإصدار الثالث الصادر في ٢٠٢٢ أكثر من ١٠٠٠ فرصة استثمارية من ٦٤ جهة ولاية حكومية، إضافة إلى ٧٣ فرصة مقدمة من القطاع الخاص.

- انتهت الهيئة العامة للاستثمار الربط الإلكتروني بين الخريطة وجهات الولاية مع تدريب العاملين عليها، بما يتيح تحديث الفرص وبياناتها مباشرة. كما يجري الإعداد للإصدار الرابع باستخدام تكنولوجيا UMBRACO وباعتماد موسّع على الذكاء الاصطناعي، لدمج جميع خدمات الاستثمار—ومنها التأسيس الإلكتروني والتراخيص والرخصة الذهبية—في بوابة موحدة.

٢- آلية التوافقات (Match-Making) :

- تُعد التوافقات إحدى أهم أدوات الترويج التي تعتمد عليها الهيئة العامة للاستثمار، إذ تعمل على الربط المباشر بين المستثمرين المحليين والأجانب والفرص المتاحة في السوق—سواء مشروعات قائمة تبحث عن شركاء أو فرص صناعية وخدمية تحتاج إلى تمويل أو خبرة أو تكنولوجيا.

- وتسهم هذه الآلية في خلق شراكات جديدة، وتسهيل دخول المستثمرين للسوق، ودعم سلاسل الإمداد المحلية، وتعزيز الروابط الصناعية، بما يقلل مخاطر الاستثمار ويعزز الثقة في بيئة الأعمال ويزيد من تدفق الاستثمارات إلى مصر.

٣- تنظيم والمشاركة في الفعاليات والجولات الترويجية لجذب الاستثمارات الأجنبية والتوسعات.

تركّز الجهود على القطاعات المتسقة مع رؤية مصر ٢٠٣٠ واستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشمل: **الصناعة** (غذائية، نسيجية، هندسية، دوائية، سيارات)، **الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، اللوجستيات، الصحة، الزراعة، الطاقة (الهيدروجين الأخضر)، السياحة.**

١. **الاستهداف الجغرافي:**
اختيار الدول ذات الأولوية بناءً على مؤشرات مثل حجم اقتصادها، تدفقات استثماراتها الخارجية عالميًا وفي مصر، وهيكل تجارتها مع مصر والعالم.

٢. **استهداف الشركات:**
توجيه الجهود نحو شركات محددة لجذبها للاستثمار أو للتوسع في استثماراتها القائمة داخل مصر.

٣. **استهداف المصريين في الخارج:**
تشجيعهم على الاستثمار عبر السفارات، الفعاليات الاقتصادية الدولية، والتعريف بالإصلاحات والحوافز والتحول الرقمي في خدمات الاستثمار وإتاحة البيانات إلكترونيًا.

٤- الترويج للاستثمار الداخلي:

تولي الهيئة أهمية كبيرة للترويج الداخلي للاستثمارات المحلية سعياً لزيادة الاستثمارات المحلية وتحسين القدرة التنافسية للشركات المصرية بما يدعم قدرتها على المشاركة في سلاسل القيمة وسلاسل الإمداد العالمية.

وتقوم رؤية الهيئة وخطتها في الترويج الداخلي على الآتي:

- الترويج للفرص الاستثمارية بالمحافظات لدى المستثمرين ومجتمعات الأعمال وجمعيات المستثمرين.
- الاستفادة من مكاتب الاستثمار في المحافظات في المشاركة في الإعداد الجيد للفرص الاستثمارية المطروحة وتنقيح المنشور منها على الخريطة الاستثمارية وذلك بالتنسيق مع جهات الولاية.
- التواصل الدائم مع الجهات الحكومية وغير الحكومية للعمل على حل مشاكل

المستثمرين وتيسير الإجراءات.

- إعداد قائمة بالمشروعات المتعثرة وتلك التي تبحث عن شركاء من المستثمرين والعمل على توفير الشريك المناسب من خلال آلية التوافقات بالهيئة.

٥- تنظيم حملات إعلامية والكترونية للترويج للاستثمار في مصر:

- تطلق الهيئة حملات ترويجية إلكترونية على منصات دولية كـ **The Economist** و **Financial Times** و **Forbes** و **Bloomberg** لتعريف المستثمرين المحليين والأجانب بمزايا الاستثمار في مصر، بما في ذلك الحوافز والرخصة الذهبية والفرص المتاحة، كما تعمل على تطوير موقعها الإلكتروني ليصبح منصة تفاعلية تستخدم الذكاء الاصطناعي وتوفر البيانات والمؤشرات وأدلة الإجراءات، مع دمج جميع منصات الاستثمار في بوابة موحدة للترويج.

٦- رعاية المستثمرين:

- تركّز الهيئة على رعاية المستثمرين باعتبارها أداة أساسية للحفاظ على الاستثمارات القائمة وتشجيع التوسع وضخ رؤوس أموال جديدة، إضافة إلى تعزيز الصورة الإيجابية لمناخ الاستثمار لدى المستثمرين المحتملين. وتعمل الهيئة على معالجة التحديات التي تواجه المستثمرين عبر عدة آليات تشمل لجنة المبادئ العامة، واللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار، والأمانة الفنية للوحدة الدائمة لحل مشكلات المستثمرين بمجلس الوزراء المُشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٦٩ لسنة ٢٠٢٢.

- كما تعقد الهيئة اجتماعات دورية مع منظمات الأعمال للتعرف على التحديات التي تواجه القطاع الخاص والتنسيق مع الجهات الحكومية لمعالجتها وتحسين بيئة الأعمال. وتعتمد الهيئة مفهومًا شاملاً للرعاية اللاحقة يقوم على تقديم خدمات مخصّصة لكل مرحلة من دورة الاستثمار: الجذب، والتأسيس، ثم الاستمرار والتوسع، بما يلائم احتياجات المستثمرين في كل مرحلة.

٧- تعزيز التعاون مع شركاء التنمية الخارجيين من المنظمات والمؤسسات الدولية:

تركّز الهيئة على تعزيز التعاون المؤسسي مع وكالات ترويج الاستثمار وتفعيل العلاقات الثنائية للاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، من خلال تبادل الخبرات الفنية والمشاركة في الفعاليات الدولية، وإعداد مشروعات وبرامج توأمة داخلية وخارجية تدعم الخطة الترويجية. كما تعمل على جذب المنح المخصّصة لاحتياجات الترويج للاستثمار، وتحسين الصورة الذهنية لمصر عبر إبراز الإصلاحات والسياسات المحفّزة، وتحديث شبكة اتفاقيات الاستثمار الدولية، إضافة إلى تطوير قاعدة بيانات للمنظمات الدولية.

وفي إطار تعزيز الحضور الدولي، شغلت الهيئة عدة مناصب بارزة، منها:

- عضوية مجلس إدارة شبكة أنيما منذ ٢٠٠٦، ونائب الرئيس حتى ٢٠٢٣، ورئاستها خلال ٢٠١٠–٢٠١٢، مع استمرار عضوية المجلس للفترة ٢٠٢٤–٢٠٢٦.

- رئاسة الوكالة الإقليمية للاستثمار بالكوميسا (RIA) منذ ٢٠٢٢ حتى الآن.

- منصب نائب رئيس لجنة التسيير للرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA) خلال ٢٠١٩–٢٠٢٣، إضافة إلى شغل منصب المدير الإقليمي للجنة التسيير للفترات ٢٠١٧–٢٠١٩، ٢٠١٩–٢٠٢١، و٢٠٢٣–٢٠٢٥.

٨- اتفاقيات الاستثمار الدولية:

تعد اتفاقيات الاستثمار إحدى أهم الآليات الترويجية التي تعتمد عليها الهيئة لجذب الاستثمارات المباشرة في ضوء الآتي:

- توفر الاتفاقيات الدولية للمستثمرين إطار قانوني واقتصادي مستقر يُطمئنهم ويشجعهم على ضخ رؤوس الأموال.

- تضمن هذه الاتفاقيات (سواء كانت ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمار (BITs)، أو اتفاقيات تجارة حرة، أو مذكرات تفاهم

قطاعية) للمستثمر معاملة عادلة، وحماية من المخاطر غير التجارية، وآليات لحل النزاعات، مما يعزز الثقة في بيئة الأعمال.

- تفتح الاتفاقيات بابًا للتعاون بين الدول، وتسهّل دخول المستثمرين إلى أسواق جديدة، وتوفر حوافز تنافسية تُبرز الدولة كوجهة مفضلة للاستثمار.

- تحسين صورة الدولة عالميًا، وتعزيز تدفقات الاستثمار، وزيادة الشراكات الاقتصادية والتجارية طويلة الأجل.

في ضوء ذلك يتأكد حرص الهيئة على عقد هذه الاتفاقيات لتحقيق الأهداف المذكورة، حيث بلغ عدد اتفاقيات الاستثمار الثنائية التي وقعتها الهيئة ٧٤ اتفاقية استثمار علاوة على ٣ اتفاقيات تعاون اقتصادي مشترك وعدد ٢ اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار، كما بلغ عدد الاتفاقيات متعددة الأطراف التي عقدتها الهيئة ٤ اتفاقيات.

٦. الإصلاحات والبيئة التمكينية

١- تنظيم وحوكمة الأعباء المالية

في ضوء تكليفات السيد رئيس الجمهورية بتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري وتخفيف الأعباء المالية والإجرائية على الشركات، أطلقت الحكومة المصرية مساراً إصلاحياً شاملاً لمعالجة التحديات التي تواجه المستثمرين، خاصة ما يتعلق بتعدد الرسوم، التعقيدات الإدارية، وضعف وضوح التكلفة الاستثمارية. وقد ارتكز هذا المسار على محورين رئيسيين: تنظيم الأعباء المالية، وتبسيط الرسوم ومقابل الخدمات.

أ- تنظيم وحوكمة الأعباء المالية المفروضة على الشركات

- **استهدف الرسوم والاستقطاعات الدورية التي تُطبق على جميع الشركات:**

- **صندوق تمويل التدريب والتأهيل:**

تم إلغاء نسبة ١٪ من الأرباح واستبدالها بـ ٠,٢٥٪ من الحد الأدنى للأجر التأميني، مع إعفاء الشركات المنفذة لبرامج تدريب معتمدة من أي أثر رجعي.

- **المساهمة التكافلية:**

تم التوافق على تعديل آلية الاحتساب لتكون على صافي الربح بدلاً من إجمالي الإيرادات، وهو مطلب رئيسي لمجتمع الأعمال، وجارٍ الاتفاق على النسبة النهائية.

- **صندوق الطوارئ الطبية والأمراض الوراثية النادرة:**

تعمل الحكومة حالياً على توفير بدائل تمويلية أخرى بدلاً من فرض نسبة ٢٪ على مستحضرات التجميل المستوردة، بهدف تخفيف الأعباء على المستثمرين.

ب- رسوم التراخيص ومقابل الخدمات

- **تنفيذ حصر شامل لمختلف الرسوم والمقابل المالي عبر مراحل المشروع (تأسيس – تشغيل – توسع – تخارج)، ويجري حالياً تحليل وتصنيف هذه البنود لإعادة هيكلتها ضمن منظومة التراخيص الموحدة.**

- **تطوير المنصة الوطنية للتراخيص:**

المرحلة الاولي (قائمه حاليا):

- ربط ٤١ جهة حكومية مصدّرة للتراخيص.

- إدراج ٣٩ دليل ترخيص.

- ٤٧٨ خدمة إلكترونية.

المرحلة الثانية:

- العمل على إضافة ١٠٠٠ خدمة جديدة، استعداداً للتكامل مع منصة الكيانات الاقتصادية.

- ضمان الإعلان الشفاف والواضح عن جميع الخدمات ومقابل كل خدمة.

٢- تقرير جاهزية بيئة الأعمال Business-Ready

انطلاقاً من أهداف الحكومة المصرية والجهود الجارية التي تستهدف جعل مصر مركزاً إقليمياً لجذب الاستثمار المباشر وزيادة مساهماتها في سلاسل الإمداد العالمية في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المستهدفة.

يأتي تعزيز تنافسية بيئة الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار باعتباره متطلباً أساسياً لتحقيق الأهداف المذكورة.

وفي ضوء ما تقدم ينظر إلى تقرير جاهزية الأعمال باعتباره أداة استراتيجية تسترشد بها الحكومة لتبني السياسات والإصلاحات اللازمة في مجالات التشريعات، وتبسيط الإجراءات، وتسريع وتيرة التحول الرقمي، بما يسهم في خلق بيئة استثمارية أكثر تنافسية وجاذبية، استناداً إلى أفضل الممارسات والتجارب الدولية.

١- التعريف بتقرير جاهزية الأعمال:

- تقرير سنوي يصدر عن مجموعة البنك الدولي لتقييم مناخ الاستثمار وسهولة أداء الأعمال خلال دورة حياة الشركة (من التأسيس وحتى الخروج من السوق) في معظم اقتصادات العالم عبر رصد ثلاثة ركائز هي: الإطار التشريعي والتنظيمي، ومدى جودة الخدمات العامة المقدمة ومستويات التحول الرقمي في تقديم الخدمة علاوة على الكفاءة التشغيلية في تقديم الخدمات من واقع الممارسة العملية فيما يتعلق بالإجراءات والوقت والتكلفة المرتبطة بأداء الخدمة.
- يعتبر تقرير جاهزية الأعمال امتدادا لتقرير «ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business» (٢٠٠٤-٢٠٢٠) حيث يستوعب تقرير جاهزية الأعمال نقاط القوة التي ميزت تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ويتوسع في نطاق الرصد والموضوعية ليصبح أكثر شمولاً وعمقاً، وذلك من خلال تبني نهجاً يشمل أيضاً تقييم الإطار التنظيمي وجودة الخدمات العامة المقدمة ومستويات التحول الرقمي في أداء الخدمة ومدى الشفافية وإتاحة المعلومات.

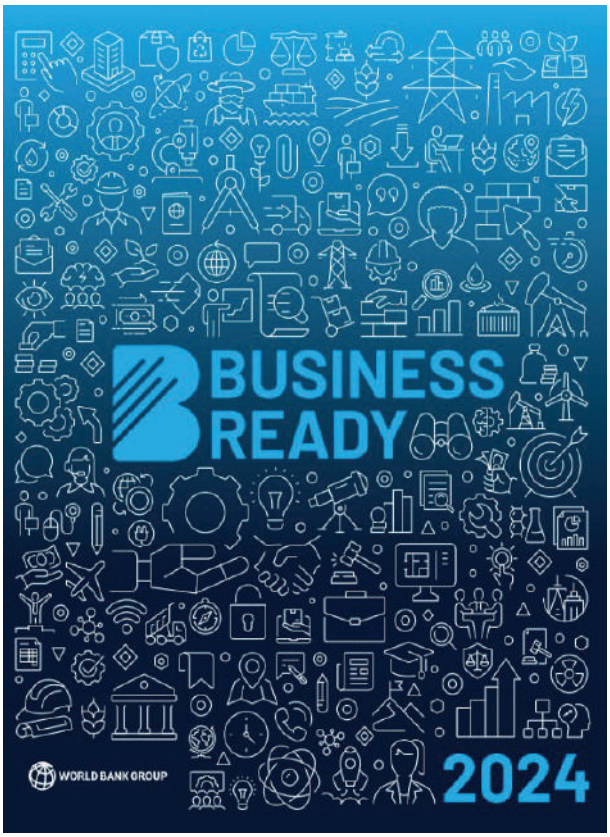

- كما توسع نطاق الرصد ليشمل جوانب إضافية في دورة حياة الشركة مثل المنافسة في الأسواق والابتكار والمشتريات الحكومية ومدى سهولة الحصول على القروض التجارية وغيرها.
- صدر تقرير جاهزية الأعمال الأول في عام ٢٠٢٤، حيث قيّم مناخ الاستثمار في ٥٠ دولة (من دون مصر)، مؤكداً أن تيسير بيئة الأعمال لا يعتمد فقط على خفض الأعباء التنظيمية، بل يشمل جودة اللوائح، وكفاءة الخدمات العامة، ومستوى التحول الرقمي، وشفافية المعلومات، مع التركيز على التطبيق الفعلي للإصلاحات. ومن المتوقع صدور تقرير ٢٠٢٥ قريباً ليغطي ١٢٠ دولة أيضاً بدون مصر، على أن يشمل تقرير ٢٠٢٦ نحو ١٨٠ دولة، من بينها مصر.

٢- أهمية تقرير جاهزية الأعمال:

- ينظر للتقرير باعتباره مرجعًا موضوعيًا للمستثمرين المحليين والأجانب للتعرف على سهولة أداء الأعمال وجودة الخدمات المقدمة وله تأثير واضح على قرارات المستثمرين في تحديد وجهة استثماراتهم.

- يعتبر التقرير مرجعية دقيقة للإصلاح حيث تمتاز منهجية التقرير بالوضوح والدقة والشمول بحيث يعكس صورة عملية واقعية عن مدى سهولة أداء الأعمال وجودة الخدمات المقدمة.

- يساهم في تشكيل الصورة الذهنية عن بيئة الأعمال في الدولة لدى المستثمرين المحليين والأجانب، حيث يعكس تحسن ترتيب مصر في هذا التقرير مدى تقدمها في تنفيذ إصلاحات مؤثرة مما يعزز من جاذبيتها كوجهة للاستثمار.

٣- منهجية التقرير:

تقوم منهجية التقرير في رصد سهولة أداء الأعمال على ثلاث ركائز هي:

- **الإطار التشريعي والتنظيمي:** وتناقش مدى كفاءة الأطر التشريعية والقانونية مقارنة بأفضل الممارسات الدولية.

- **جودة الخدمات العامة الرقمية وشفافية المعلومات:** يرصد كفاءة الأطر المؤسسية والبنية التحتية والتكنولوجية.

- **الكفاءة التشغيلية:** وتقيس كفاءة تقديم الخدمات في الواقع العملي من حيث عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المرتبطة بالحصول على الخدمة من وجهة نظر القطاع الخاص.

٤- موضوعات التقرير:

- يرصد التقرير الركائز المذكورة عبر دورة حياة الشركة من التأسيس حتى الخروج من السوق في عشرة موضوعات على التفصيل الآتي:

الموضوع	نطاق الرصد
الدخول في الأعمال	يقيس سهولة وكفاءة الدخول في الأعمال وتأسيس الشركات
موقع الشركة	كفاءة تقديم الخدمات لنقل الممتلكات واستخراج تراخيص البناء والبيئة
خدمات المرافق	سهولة توصيل الكهرباء والمياه والانترنت
العمالة	موضوعات العمل والتوظيف والإقالة
الخدمات المالية	جودة وفعالية الأطر التشريعية والتنظيمية والإجرائية للحصول على التمويل والخدمات المالية
التجارة الدولية	الوقت والتكلفة المرتبطة بإجراءات الاستيراد والتصدير والإطار التشريعي والتنظيمي الحاكم
الضرائب	يرصد وضوح وسهولة التعاملات الضريبية والمراجعة والتدقيق الضريبي وانعكاس ذلك على الوقت والتكلفة
تسوية النزاعات التجارية	آليات فض المنازعات التجارية ضمن إطار التقاضي وخارجه
المنافسة في السوق	مدى تنافسية الأسواق فيما يتعلق بالعقود الحكومية، فضلا عن حماية حقوق الملكية الفكرية وانعكاس ذلك كله على الوقت والتكلفة المرتبطة بالمشتريات الحكومية
إعسار الشركات	يرصد آليات معالجة إعسار الشركات على المستوى التنظيمي والبنية المؤسسية والتشريعية والوقت والتكلفة.

٥- خطوات الاستعداد المسبق لانضمام مصر لتقرير جاهزية الأعمال ٢٠٢٦

- اتخذت الدولة المصرية عدد من الخطوات للاستعداد المسبق لانضمام مصر لتقرير جاهزية الأعمال ٢٠٢٦ بما يؤدى إلى تحسين ترتيب مصر في هذا التقرير عند صدوره، وذلك على التفصيل الآتي:

أولاً: مراجعة وتطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي للجنة الوطنية المعنية بالاستعداد المسبق لانضمام مصر لتقرير جاهزية الأعمال

- شهدت الفترة الماضية صدور مجموعة من القرارات المؤسسية المنظمة لعمل اللجنة الوطنية لتقرير "جاهزية الأعمال – Business Ready"، بما يعزز الإطار التنظيمي وآليات المتابعة لتنفيذ الإصلاحات. فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٩٣٩ لسنة ٢٠٢٥ بإعادة تشكيل اللجنة برئاسة وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، مع تكليف الهيئة العامة للاستثمار بدور مقرر اللجنة ورئاسة الأمانة الفنية. كما أصدر الوزير القرار رقم ٨٢ لسنة ٢٠٢٥ بتشكيل الأمانة الفنية برئاسة نائب الرئيس التنفيذي للهيئة وعضوية ممثلين عن الجهات المعنية لضمان التنسيق المؤسسي.

- وفي سبتمبر ٢٠٢٥، شهد العمل المؤسسي دفعة مهمة بإصدار قرارين لتشكيل مجموعتي عمل متخصصتين داخل الأمانة الفنية دعماً للمرحلة التنفيذية وتعزيزاً للتكامل بين المسارات التشريعية والرقمية:

  - مجموعة عمل الدعم التشريعي (قرار رقم ٤٠٨ لسنة ٢٠٢٥): تُعنى بإعداد ومراجعة المقترحات التشريعية والتنظيمية اللازمة لتنفيذ الإصلاحات، وصياغة مشروعات القوانين والقرارات بناءً على مصفوفة الإصلاحات وتحليل الفجوات.

  - مجموعة عمل دعم التحول الرقمي (قرار رقم ٤٠٩ لسنة ٢٠٢٥): تختص بمتابعة الإصلاحات الرقمية المرتبطة بجودة الخدمات العامة وشفافية البيانات، من خلال رصد الجهود الوطنية القائمة، وتحديد أولويات التنفيذ، ووضع مؤشرات أداء لقياس التقدم.

ويعكس هذا الإطار المؤسسي المتكامل جدية الدولة في تنفيذ برنامج جاهزية الأعمال وفق منهجية عملية وتشاركية تستند إلى التكامل بين التشريع والرقمنة.

ثانياً: الدعم السياسي رفيع المستوى من فخامة السيد رئيس الجمهورية من خلال التوجيهات التالية:

- دعم ملف جاهزية الأعمال ضمن أولويات الحكومة كمكون أساسي لتحسين بيئة الاستثمار.
- توجيه الجهات الحكومية المعنية بتوفير البيانات التفصيلية المطلوبة وفق خطة التحرك المعدة من الأمانة الفنية للجنة الوطنية.
- اعتماد مصفوفة الإصلاحات الصادرة عن اللجنة الوطنية لتقرير Business Ready وتكليف الجهات المعنية بتنفيذها وفقا لأولويات واضحة والجدول الزمني المحدد، مع المتابعة الدورية لمعدلات الإنجاز من خلال الأمانة الفنية للجنة.
- توجيه الجهات المختصة بسرعة مراجعة واعتماد التعديلات المقترحة في التشريعات المرتبطة بالتقرير، وتقديمها في حزمة متكاملة إلى مجلس النواب.

ثالثاً: أعمال اللجنة الوطنية والأمانة الفنية

- شهدت الأمانة الفنية عقد ٥٨ اجتماعًا فنيًا عبر عدة جولات خلال عام ٢٠٢٥ بمشاركة واسعة من الجهات الحكومية والقطاع الخاص، بهدف صياغة مصفوفة الإصلاحات الخاصة بتقرير جاهزية الأعمال. تناولت الجولات منهجية التقرير، مراجعة الاستبيانات، تحليل الفجوات التشريعية، وتحديد الإصلاحات والجداول الزمنية. كما تضمنت اجتماعات تخصصية لمجموعتي الدعم التشريعي والتحول الرقمي لاستعراض الإصلاحات وتحديد المسؤوليات التنفيذية.

وأسفرت الجهود عن:

- إعداد مصفوفة التحديات في الموضوعات العشرة.
- إعداد مصفوفة الإصلاحات (أكثر من ٢٠٠ إصلاح)
- إعداد النموذج الاسترشادي للاستبيانات والأدلة الداعمة.

رابعاً: التشاور مع القطاع الخاص والوقوف على مرئياته ومقترحاته بشأن مصفوفة الإصلاحات

- في إطار تعزيز الشراكة مع مجتمع الأعمال وتنفيذ التوجيهات الحكومية بتكثيف الحوار حول أولويات الإصلاح، عُقدت سلسلة اجتماعات مشتركة برئاسة وزيري الاستثمار والتجارة الخارجية والمالية، وبمشاركة نخبة من المستثمرين ومنظمات الأعمال. وقد جرى تضمين مرئيات مجتمع الأعمال في الصياغات النهائية لمصفوفة الإصلاحات، بما يضمن توافقها مع احتياجات

المستثمرين ويعزز فاعليتها في دعم بيئة الاستثمار وتحسين تنافسية الاقتصاد.

خامساً: التحرك التنفيذي للإصلاحات (ما بعد المصفوفة)

أ- المرحلة الأولي: المشاركة الرسمية في التقرير

- دراسة الاستبيان الرسمي الصادر عن مجموعة البنك الدولي والتحضير للجولة الرابعة. وذلك بهدف:
  - تحديد الأسئلة الجديدة التي لم يتم تناولها خلال الجولات الأربع السابقة.
  - إحالة الأسئلة الجديدة إلى مجموعات العمل المتخصصة لمناقشتها فنيًا.
  - الدعوة لعقد اجتماعات لمناقشة هذه الأسئلة ضمن أعمال الجولة الرابعة.
- عقد الجولة الرابعة من الاجتماعات لدراسة وتحليل الأسئلة الجديدة وذلك بهدف:
  - تحديد الفجوات والتحديات في كل محور من محاور التقرير.
  - التوافق على الإصلاحات المقترحة لمعالجة تلك التحديات.
  - صياغة واعتماد الردود النهائية بالتنسيق والتوافق بين جميع الجهات المعنية.
- تحديث مصفوفة الإصلاحات المقترحة في ضوء نتائج أعمال هذه الجولة.
- إعداد الردود النهائية والأدلة الداعمة وإرسالها للبنك الدولي.

ب- المرحلة الثانية: التواصل مع القطاع الخاص والإعلام

- التوعية والتواصل مع القطاع الخاص، وذلك من خلال:
  - عقد ورش عمل توعوية متخصصة للتعريف بالإصلاحات المنفذة أو الجاري تنفيذها.
  - استعراض القوانين الجديدة، على سبيل المثال:
    - قانون العمل الجديد.
    - آليات تسوية المنازعات.
    - قوانين الشركات
    - قانون إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس.
  - إعداد خطة إعلامية بالتعاون مع الجهات المعنية. وذلك للتعريف بالإصلاحات المنجزة والجاري اعدادها.
  - تخصيص قنوات اتصال مع مجتمع الأعمال لتقييم أثر الإصلاحات.

٣- الإصلاحات الهيكلية الشاملة التي تم تنفيذها والمزمع تنفيذها لتعزيز التنافسية وتحسين بيئة الأعمال

الاهداف	فترة التنفيذ	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها
تعزيز مناخ الاستثمار من خلال الرقمنة والحوافز	تم	تم تعديل قانون الاستثمار رقم ٧٢ لعام ٢٠١٧ لإضافة حوافز جديدة ومعايير أكثر مرونة للمشروعات الاستثمارية.
	تم	تم العمل على مركزية المعلومات الاستثمارية وإتاحتها في صيغة موحّدة وسهلة الوصول عبر الإنترنت، وباللغة الإنجليزية، ودون أي رسوم، وذلك من خلال موقع استثماري موحد هو: www.investinegypt.gov.eg ، ويهدف هذا التوجه إلى تمكين المستثمرين المحليين والأجانب من الحصول على بيانات واضحة وشاملة حول البيئة الاستثمارية، بما يعزز سهولة ممارسة الأعمال ويدعم اتخاذ القرار الاستثماري.
	تم	تم إطلاق منصة إلكترونية لتراخيص الاستثمار https://tracklicence.gafi.gov.eg ووضع خطة للتوسع التدريجي لهذه المنصة لتشمل الحصول على وسداد كافة رسوم التراخيص والتصاريح والخدمات ذات الصلة، وكذلك لتقديم طلبات الحصول على الرخصة الذهبية باللغتين الإنجليزية والعربية. تمثل المنصة الموحدة لإصدار التراخيص الاستثمارية أول نظام وطني متكامل في مصر لإدارة تصاريح واعتمادات الاستثمار. أبرز الإنجازات التشغيلية: • اتاحة أدلة تراخيص لعدد ٤١ جهة مانحة للتراخيص تتضمن متطلبات وإجراءات التراخيص، بما في ذلك هيكل الرسوم والضوابط التنظيمية. • إتاحة ٤٧٨ خدمة رقمية ضمن المنصة. • توفير سجلات رقمية للمراجعات، ونظام لمتابعة مستويات الخدمة، وإشعارات آلية لتعزيز الشفافية والكفاءة.
	يوليو ٢٠٢٧	يتم العمل على تطوير مجموعة من الخدمات الإلكترونية التي تهدف إلى تمكين المستثمرين من استكمال إجراءاتهم بسرعة ودقة، وتشمل هذه المبادرات: • إنشاء منصة إلكترونية لخدمات المناطق الاستثمارية لتسهيل جميع الإجراءات المرتبطة بها. • ميكنة خدمة الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية لتيسير تقديم البيانات المالية. • ميكنة خدمة تقييم الحصص العينية لضمان دقة وسرعة التقييمات. • ميكنة خدمات الإقامات وتراخيص العمل للأجانب لتسهيل الإجراءات الإدارية. • ميكنة خدمات اعتماد فواتير الاستيراد وإصدار شهادات التصدير لدعم حركة التجارة وتسريع الإجراءات الجمركية.

الاهداف	فترة التنفيذ	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها
تعزيز مناخ الاستثمار من خلال الرقمنة والحوافز	ديسمبر ٢٠٢٦	إنشاء منصة الكيانات الاقتصادية – التحول المؤسسي والرقمي الوطني جاري الانتهاء من العمل على منصة الكيانات الاقتصادية الإصلاح الرائد لمصر لتحديث دورة ممارسة الأعمال بالكامل، حيث تحل محل الإجراءات الورقية المبعثرة بنظام موحّد رقمي قائم على القواعد، يُسهّل على جميع المستثمرين إدارة أعمالهم. أبرز الخصائص: • تغطية دورة حياة الأعمال بالكامل: التأسيس، الخدمات ما بعد التأسيس، التراخيص، التعديلات، التوسعات، والتصفية. • نقطة دخول رقمية واحدة وآمنة للمستثمرين المحليين والأجانب. • تبادل البيانات في الوقت الفعلي بين جميع الوزارات والجهات التنظيمية ذات الصلة. • استخدام التوقيع الإلكتروني والمصادقة الآمنة، واعتماد الموافقات الرقمية المتوافقة مع اللوائح. • محرك قواعد ديناميكي يمكّن من تحديث الإجراءات والمتطلبات والرسوم بسرعة. • تطبيق مبدأ مرة واحدة فقط Once-only principle لإلغاء التكرار في المستندات. • لوحات متابعة مركزية لأداء المنصة، والجداول الزمنية، ومستويات خدمة المستثمرين.
	ديسمبر ٢٠٢٦	برنامج إعادة هندسة إجراءات التراخيص الشاملة – ٢٧٥ نشاطاً جاري العمل على الانتهاء من تنفيذ إعادة تصميم منهجية لنظام التراخيص الوطني، بهدف الانتقال من الموافقات الورقية إلى نظام رقمي كامل يتميز بالشفافية ويركز على المستثمر. • من أهم خصائص البرنامج: • • رسم وإعادة تصميم مسارات التراخيص من البداية للنهاية. • توحيد المتطلبات والجداول الزمنية ومعايير اتخاذ القرار وهيكل الرسوم. • استبدال المستندات التقليدية بإقرار رقمي موحد يتم التحقق منه عبر قواعد بيانات الدولة. • التكامل مع المنصة الموحدة للتراخيص ومنصة الكيانات الاقتصادية. • وضع اتفاقيات واضحة لمستويات الخدمة (service-level agreements (SLAs مع آليات متابعة آلية. • إدخال سجلات مراجعة رقمية، وآليات لتسوية الشكاوى، ولوحات تحكم للمستثمرين.
الإصلاحات التنظيمية لتعزيز الاستثمار	تم	إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٧٢/٢٠١٧ وتبسيط الإجراءات وتسهيل إصدار/تنفيذ الرخصة الذهبية.

الاهداف	فترة التنفيذ	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها
تحسين سهولة الاستثمار في مصر وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة	ديسمبر ٢٠٢٥	إعداد الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر (٢٠٢٥-٢٠٣٠) ضمن إطار استراتيجي واضح تحدده رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج الإصلاح الهيكلي (SRP). وتوجّه هذه الأطر مجتمعة أولويات الحكومة المصرية في تعزيز الاستثمار، وتشكل الأساس للإصلاحات اللازمة لبناء اقتصاد حديث، تنافسي، وجاذب للمستثمرين على المدى القصير والمتوسط. تركّز الاستراتيجية على تعزيز القدرة التنافسية لمصر في مجال الاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عالي الجودة في القطاعات المستهدفة (١٣ قطاع) والحفاظ عليه. وتهدف الاستراتيجية إلى وضع أهداف واضحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والحفاظ عليه، وتوسيعه، وزيادة القدرة المحلية لاستيعاب هذا الاستثمار، مع تحديد الأنشطة الرئيسة والتوصيات السياسية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. كما تسعى استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتنويع القطاعات الاقتصادية، بما يدعم التنمية المستدامة ويجعل البيئة الاستثمارية أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والدوليين.
	يونيو ٢٠٢٦	في إطار تعزيز الشفافية في بيئة الاستثمار، يتم العمل على نشر تراجم رسمية باللغة الإنجليزية للتشريعات السارية المتعلقة بالقائمة السلبية لقيود الاستثمار، والتي يتم تحديثها باستمرار لتوضيح قيود الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب النصوص الأصلية المتاحة باللغة العربية، بهدف تسهيل وصول المستثمرين المحليين والأجانب إلى المعلومات القانونية الدقيقة والشاملة.
	ديسمبر ٢٠٢٦	يتم من أجل تحسين الشفافية في بيئة الاستثمار، يتم التحديث المستمر للقائمة السلبية الموحدة لقيود الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى أية قيود جديدة.

٧. قائمة المراجـــع

١. باو تشينه فو (بوابة الحكومة الفيتنامية). (٢٠٢٣). جذب تدفقات استثمارية جديدة في قطاع التكنولوجيا المتقدمة.

https://baochinhphu.vn/thu-hut-dong-von-dau-tu-moi-trong-linh-vuc-cong-nghe-cao-10223090720013254.htm

٢. برنامج نوفي.

https://moic.gov.eg/ar/page/nwfe

٣. البنك الدولي (٢٠٢٥). قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

٤. البنك الدولي. (٢٠٢٠). الاستثمار الأجنبي المباشر ونتائج التوظيف في البلدان النامية: مراجعة أدبية لتأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص العمل والأجور) ورقة العمل البحثية رقم ٩٣٦٥). مجموعة البنك الدولي.

https://documents1.worldbank.org/curated/en/956231593150550672/pdf/Foreign-Direct-Investment-and-Employment-Outcomes-in-Developing-Countries-A-Literature-Review-of-the-Effects-of-FDI-on-Job-Creation-and-Wages.pdf

٥. البنك المركزي المصري. إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر.

https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series

٦. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٢٠ مجموعة البنك الدولي.

https://documents1.worldbank.org/curated/en/688761571934946384/pdf/Doing-Business-2020-Comparing-Business-Regulation-in-190-Economies.pdf

٧. توجيهات رئيس جمهورية مصر العربية (تصريحات رسمية مختلفة).

٨. جمهورية مصر العربية. (٢٠١٧). قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧. الجريدة الرسمية

https://investinegypt.gov.eg/ar/laws-regulations/investment-law/

٩. جمهورية مصر العربية. (٢٠٢٢). القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ بشأن المالية العامة الموحد. الجريدة الرسمية.

https://2u.pw/u1DT9

١٠. جمهورية مصر العربية. قانون الضريبة على القيمة المضافة.

https://www.eta.gov.eg

١١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

https://www.capmas.gov.eg/

١٢. رئاسة مجلس الوزراء برنامج عمل الحكومة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ – ٢٠٢٦/٢٠٢٧.

https://cabinet.gov.eg/StaticContent/GovernmentProgram

١٣. سورس أوف آسيا. (٢٠٢٣). قطاع التكنولوجيا في فيتنام في مواجهة التسريحات العالمية.

https://www.sourceofasia.com/vietnams-tech-industry-in-the-face-of-global-lay-offs/

١٤. صندوق النقد الدولي. (٢٠٢٥). آفاق الاقتصاد العالمي.

https://www.imf.org/en/Publications/WEO

١٥. فاينانشال تايمز. FDI Markets .

https://www.fdimarkets.com

١٦. القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة. الجريدة الرسمية.

https://2u.pw/IGtp7

١٧. قرار رئيس الجمهورية بإنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية قانون رقم ١٦٣ لسنة ٢٠٢٣.

https://sis.gov.eg/Story/262335

١٨. قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٧٨ لسنة ٢٠٢٤ بإنشاء المجموعة الوزارية لريادة الأعمال.

https://www.cabinet.gov.eg/News/Details/77015

١٩. قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٣٩ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تحديد سقف للاستثمارات العامة. (٢٠٢٤).

https://cabinet.gov.eg/News/Details/75929

٢٠. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (٢٠٢٥). تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٥.

https://unctad.org/publication/world-investment-report-2025

٢١.مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (٢٠٢٤). تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٤.

https://unctad.org/publication/world-investment-report-2024

٢٢. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات متعددة الجنسيات.

https://unctad.org/fdistatistics

٢٣. المجلس التصديري للملابس الجاهزة البيانات المبدئية لشهر مارس ٢٠٢٥.

https://aecegy.com/Page/StatisticsPeriodical.asp

٢٤. مجموعة البنك الدولي. (٢٠٢٤). تقرير جاهزية الأعمال ٢٠٢٤.

https://www.worldbank.org/en/publication/business-ready

٢٥. مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء. البيانات والتقارير الرسمية. جمهورية مصر العربية.

https://www.idsc.gov.eg/

٢٦. مصلحة الجمارك المصرية. (٢٠٢٢). القانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن الجمارك. الجريدة الرسمية.

https://customs.gov.eg/Legislations/Manshorat?categoryId=4

٢٧. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

https://www.gafi.gov.eg/English/Pages/default.aspx

٢٨. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. (١٩٨١). القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة. الجريدة الرسمية.

https://2u.pw/fCnVk

٢٩. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. (٢٠٠٢). القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ بشأن المناطق الاقتصادية الخاصة. الجريدة الرسمية.

https://www.gafinet.org

٣٠. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. (٢٠٠٥). القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن ضريبة الدخل. الجريدة الرسمية.

https://2u.pw/RmUuXYbg

٣١. الهيئة العامة للرقابة المالية. قانون سوق رأس المال وتعديلاته.

https://2u.pw/AFd0k

٣٢. وزارة التخطيط والاستثمار في فيتنام. (٢٠٢٣) . وضع جذب الاستثمار الأجنبي في فيتنام وتوجهات التعاون الاستثماري الأجنبي لعام ٢٠٢٤.

https://www.mpi.gov.vn/en/Pages/2023-12-29/FDI-attraction-situation-in-Vietnam-and-Vietnam-s-fh2c25.aspx

٣٣. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. رؤية مصر ٢٠٣٠ (النسخة المحدثة).

https://sdsegypt2030.com